



جمهورية العراق
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة الموصل / كلية الآداب
مجلة آداب الرافدين

مَجَلَّةُ

آدَابِ الرَّافِدِيْنَ

مجلة فصلية علمية محكمة

تصدر عن كلية الآداب - جامعة الموصل

العدد السابع والثمانون / السنة الواحدة والخمسون

جمادى الأول - ١٤٤٣هـ / كانون الأول ٢٠٢٠ / ١٢ / ٢٠٢١م

رقم إيداع المجلة في المكتبة الوطنية ببغداد : ١٤ لسنة ١٩٩٢

ISSN 0378- 2867

E ISSN 2664-2506

للتواصل: radab.mosuljournals@gmail.com

URL: <https://radab.mosuljournals.com>

المجلة العراقية للدراسات والبحوث

مجلة محكمة تعنى بنشر البحوث العلمية الموثقة في الآداب والعلوم الإنسانية
باللغة العربية واللغات الأجنبية

العدد: السابع والثمانون السنة: الواحدة والخمسون جمادى الأولى - ١٤٤٣هـ / كانون الأول ٢٠٢١م

رئيس التحرير: الأستاذ الدكتور عمار عبداللطيف زين العابدين (المعلومات والمكتبات) كلية الآداب/ جامعة الموصل/ العراق

مدير التحرير: الأستاذ المساعد الدكتور شيبان أديب رمضان الشيباني (اللغة العربية) كلية الآداب/ جامعة الموصل/ العراق

أعضاء هيئة التحرير :

الأستاذ الدكتور حارث حازم أيوب	(علم الاجتماع) كلية الآداب/ جامعة الموصل/ العراق
الأستاذ الدكتور حميد كردي الفلاحي	(علم الاجتماع) كلية الآداب/ جامعة الأنبار/ العراق
الأستاذ الدكتور عبد الرحمن أحمد عبدالرحمن	(الترجمة) كلية الآداب/ جامعة الموصل/ العراق
الأستاذ الدكتور علاء الدين أحمد الغرابية	(اللغة العربية) كلية الآداب/ جامعة الزيتونة/الأردن
الأستاذ الدكتور قيس حاتم هاني	(التاريخ) كلية التربية/ جامعة بابل/ العراق
الأستاذ الدكتور كلود فينثز	(اللغة الفرنسية وآدابها) جامعة كرنوبل آلب/فرنسا
الأستاذ الدكتور مصطفى علي الدويدار	(التاريخ) كلية العلوم والآداب/ جامعة طيبة/ السعودية
الأستاذ الدكتور نايف محمد شبيب	(التاريخ) كلية الآداب/ جامعة الموصل/ العراق
الأستاذ الدكتورة سوزان يوسف أحمد	(الإعلام) كلية الآداب/ جامعة عين شمس/ مصر
الأستاذ الدكتورة عائشة كول جلب أوغلو	(اللغة التركية وآدابها) كلية التربية/ جامعة حاجت تبه/ تركيا
الأستاذ الدكتورة غادة عبدالمنعم محمد موسى	(المعلومات والمكتبات) كلية الآداب/ جامعة الإسكندرية
الأستاذ الدكتور وفاء عبداللطيف عبد العالي	(اللغة الإنكليزية) كلية الآداب/ جامعة الموصل/ العراق
الأستاذ المساعد الدكتور أرثر جيمز روز	(الأدب الإنكليزي) جامعة درهام/ المملكة المتحدة
الأستاذ المساعد الدكتورة أسماء سعود إدهام	(اللغة العربية) كلية الآداب/ جامعة الموصل/ العراق
المدرس الدكتور هجران عبدالإله أحمد	(الفلسفة) كلية الآداب/ جامعة الموصل/ العراق

سكرتارية التحرير :

التقويم اللغوي: م.د. خالد حازم عيدان	— مقوم لغوي/ اللغة العربية
م.م. عمار أحمد محمود	— مقوم لغوي/ اللغة الإنكليزية

المتابعة:

مترجم. إيمان جرجيس أمين	— إدارة المتابعة
مترجم. نجلاء أحمد حسين	— إدارة المتابعة

قواعد تعليمات النشر

١- على الباحث الراغب بالنشر التسجيل في منصة المجلة على الرابط الآتي:

https://radab.mosuljournals.com/contacts?_action=signup

٢- بعد التسجيل سترسل المنصة إلى بريد الباحث الذي سجل فيه رسالة مفادها أنه سجّل فيها، وسيجد كلمة المرور الخاصة به ليستعملها في الدخول إلى المجلة بكتابة البريد الإلكتروني الذي استعمله مع كلمة المرور التي وصلت إليه على الرابط الآتي:

https://radab.mosuljournals.com/contacts?_action=login

٣- ستمنح المنصة (الموقع) صفة الباحث لمن قام بالتسجيل؛ ليستطيع بهذه الصفة إدخال بحثه بمجموعة من الخطوات تبدأ بملء بيانات تتعلّق به وبحثه ويمكنه الاطلاع عليها عند تحميل بحثه .

٤- يجب صياغة البحث على وفق تعليمات الطباعة للنشر في المجلة، وعلى النحو الآتي :

• تكون الطباعة القياسية على وفق المنظومة الآتية: (العنوان: بحرف ١٦ / المتن: بحرف ١٤ / الهوامش: بحرف ١١)، ويكون عدد السطور في الصفحة الواحدة: (٢٧) سطرًا، وحين تزيد عدد الصفحات في الطبعة الأخيرة عند النشر داخل المجلة على (٢٥) صفحة للبحوث الخالية من المصورات والخرائط والجداول وأعمال الترجمة، وتحقيق النصوص، و (٣٠) صفحة للبحوث المتضمنة للأشياء المشار إليها يدفع الباحث أجور الصفحات الزائدة فوق حدّ ما ذكر آنفًا .

• تُرتّب الهوامش أرقامًا لكل صفحة، ويُعرّف بالمصدر والمرجع في مسرد الهوامش لدى وورد ذكره أول مرة، ويلغى ثبت (المصادر والمراجع) اكتفاءً بالتعريف في موضع الذكر الأول ، في حالة تكرار اقتباس المصدر يذكر (مصدر سابق).

• يُحال البحث إلى خبيرين يرشّحانه للنشر بعد تدقيق رصانته العلمية، وتأكيد سلامته من النقل غير المشروع، ويُحال - إن اختلف الخبيران - إلى (مُحكّم) للفحص الأخير، وترجيح جهة القبول أو الرفض، فضلًا عن إحالة البحث إلى خبير الاستلال العلمي ليحدد نسبة الاستلال من المصادر الإلكترونية ويُقبل البحث إذا لم تتجاوز نسبة استلاله ٢٠% .

٥- يجب أن يلتزم الباحث (المؤلّف) بتوفير المعلومات الآتية عن البحث، وهي :

• يجب أن لا يضمّ البحث المرسل للتقييم إلى المجلة اسم الباحث، أي: يرسل بدون اسم .
• يجب تثبيت عنوان واضح وكامل للباحث (القسم/ الكلية او المعهد/ الجامعة) والبحث باللغتين: العربية والإنكليزية على متن البحث مهما كانت لغة البحث المكتوب بها مع إعطاء عنوان مختصر للبحث باللغتين أيضًا: العربية والإنكليزية يضمّ أبرز ما في العنوان من مرتكزات علمية .

• يجب على الباحث صياغة مستخلصين علميين للبحث باللغتين: العربية والإنكليزية، لا يقلّان عن (١٥٠) كلمة ولا يزيدان عن (350)، وتثبيت كلمات مفتاحية باللغتين: العربية والإنكليزية لاتقل عن (٣) كلمات، ولا تزيد عن (٥) يغلب عليهنّ التمايز في البحث.

٦- يجب على الباحث أن يراعي الشروط العلمية الآتية في كتابة بحثه، فهي الأساس في التقييم، وبخلاف ذلك سيُردّ بحثه ؛ لإكمال الفوات، أمّا الشروط العلميّة فكما هو مبين على النحو الآتي :

• يجب أن يكون هناك تحديد واضح لمشكلة البحث في فقرة خاصة عنوانها: (مشكلة البحث) أو (إشكاليّة البحث) .

• يجب أن يراعي الباحث صياغة أسئلة بحثية أو فرضيات تعبر عن مشكلة البحث ويعمل على تحقيقها وحلّها أو دحضها علمياً في متن البحث .

• يعمل الباحث على تحديد أهمية بحثه وأهدافه التي يسعى إلى تحقيقها، وأنّ يحدّد الغرض من تطبيقها.

• يجب أن يكون هناك تحديد واضح لحدود البحث ومجتمعه الذي يعمل على دراسته الباحث في بحثه .

• يجب أن يراعي الباحث اختيار المنهج الصحيح الذي يتناسب مع موضوع بحثه، كما يجب أن يراعي أدوات جمع البيانات التي تتناسب مع بحثه ومع المنهج المتبع فيه .

• يجب مراعاة تصميم البحث وأسلوب إخراجه النهائي والتسلسل المنطقي لأفكاره و فقراته.

• يجب على الباحث أن يراعي اختيار مصادر المعلومات التي يعتمد عليها البحث، واختيار ما يتناسب مع بحثه مراعيًا الحدائث فيها، والدقة في تسجيل الاقتباسات والبيانات الببليوغرافية الخاصة بهذه المصادر.

• يجب على الباحث أن يراعي تدوين النتائج التي توصل إليها ، والتأكد من موضوعاتها ونسبة ترابطها مع الأسئلة البحثية أو الفرضيات التي وضعها الباحث له في متن بحثه .

٧- يجب على الباحث أن يدرك أنّ الحُكْمَ على البحث سيكون على وفق استمارة تحكيم تضمّ التفاصيل الواردة آنفًا، ثم تُرسل إلى المُحكِّم وعلى أساسها يُحكِّم البحث ويُعطى أوزانًا لفقراته وعلى وفق ما تقرره تلك الأوزان يُقبل البحث أو يرفض، فيجب على الباحث مراعاة ذلك في إعداد بحثه والعناية به .

تنويه:

تعبر جميع الأفكار والآراء الواردة في متون البحوث المنشورة في مجلتنا عن آراء أصحابها بشكل مباشر وتوجهاتهم الفكرية ولا تعبر بالضرورة عن آراء هيئة التحرير فافتضى التنويه

رئيس هيئة التحرير

المحتويات

الصفحة	العنوان
بحوث اللغة العربية	
٣٨ - ١	النحاة والقراءات القرآنية مواقف وحقائق محمد ذنون يونس فتحي
٦٤ - ٣٩	المحاكاة الصوتية في قراءة عاصم برواية حفص هاء الكناية أنموذجاً محمد إسماعيل المشهداني
٨٨ - ٦٥	التعليل الصوتي لأحكام النون الساكنة والتنوين عند القراء العشرة فتحي طه أحمد و فيصل مرعي الطائي
١١٦ - ٨٩	الأخر/الطبيعة في شعر ابن خفاجة الاندلسي أسماء طاهر ذنون العبادي و منتصر عبد القادر الغضنفر
١٤٠ - ١١٧	أسلوبية التضاد الدلالي في أحاديث رياض الصالحين للنووي (ت ٦٧٦هـ) هدى محمد محمود محمد و مازن موفق صديق الخيرو
١٨٢ - ١٤٥	الأحاديث النبوية الشريفة المبدوءة بـ (ليس منّا ...) . دراسة دلالية . فخري أحمد سليمان
٢١٠ - ١٨٣	رمز المرأة "ليلي" في الشعر الصوفي عصمت حسين ميرزا
بحوث التاريخ والحضارة الإسلامية	
٢٣٢ - ٢١١	تطور العلوم الدينية وعلوم اللغة والنحو والادب في المدن الاندلسية التي اسسه المسلمون في عصري الامارة والخلافة (١٣٨-٤٢٢هـ/٧٥٥-١٠٣١م) أسامة سالم شيت حامد الزبيدي و فائزة حمزة عباس
٢٧٢ - ٢٣٣	تطور صورة الآخر العثماني في كتابات المستشرقين والمؤرخين الأوربيين محمد علي محمد عفين
٢٨٦ - ٢٧٣	نبذة عن حياة الملك المنصور الاجتماعية محمد عادل شيت و سلطان جبر سلطان
٣١٦ - ٢٨٧	مجد الدين ابن الأثير وعلاقته بالسلطة الزنكية ما بين (٥٦٥-٥٨٩هـ/١١٦٩-١١٩٣م) مناهل أسامة الخيرو و شكيب راشد بشير
٣٣٦ - ٣١٧	الصلات التجارية بين الموانئ الهندية والصينية (١٣٢-٦٥٦هـ/٧٤٩-١٢٥٨م) قاسم عمر علاوي اللهيبي و سفيان ياسين ابراهيم
٣٥٠ - ٣٣٧	النشأة الاجتماعية للدكتور محمد علي داهش محمود جاسم محمد و هشام سوادي هاشم
٣٦٨ - ٣٥١	إسهام المرأة الاقتصادي في العصر العباسي (١٣٢-٦٥٦هـ/٧٤٩-١٢٥٨م) من خلال كتب البلدانيات أحمد ميسر محمود
٣٨٦ - ٣٦٩	السفارة في الاسلام العصر العباسي بتول عباس فاضل

بحوث علم الاجتماع

٤١٦ - ٣٨٧	النظرية والمنهج في علم اجتماع المعرفة واجتماعية المعرفة العلمية شفيق إبراهيم صالح الجبوري
٤٣٨ - ٤١٧	الكلفة الاقتصادية والاجتماعية للمواد الغذائية المستوردة في العراق دراسة ميدانية على أطفال مدينة الموصل فائز محمد داؤد وفراس عباس فاضل البياتي
٤٧٤ - ٤٣٩	الإدمان على المخدرات دراسة تحليلية في أسباب وأنواع المخدرات والنتائج وسبل المعالجة محمد عبد المنعم الزبيدي

بحوث المعلومات والمكتبات

٥٠٨ - ٤٧٥	تكنولوجيا المعلومات واستخدامها من قبل العاملين في المكتبات : مكتبات جامعة الموصل أنموذجاً مهدي صالح أحمد وعمار عبد اللطيف زين العابدين
-----------	--

بحوث طرائق التدريس وعلم النفس

٥٧٠ - ٥٠٩	بناء اختبار لقياس القدرات التقويمية لدى طلبة المرحلة الثانوية ميساء محمد قاسم وندى فتاح زيدان
-----------	--

النحاة والقراءات القرآنية

مواقف وحقائق

محمد ذنون يونس فتحي *

تأريخ التقديم: ٢٠١٣/٥/٢

تأريخ القبول: ٢٠١٣/٥/١٢

المستخلص:

يتناول هذا البحث حالة النحاة من التلاوات، كان شائعاً في دروس القواعد القديمة والجديدة أن النحاة يرفضون بعض التلاوات القرآنية المتتالية. لقد رفضوا وانتقدوا عدد القراء ، ولكن هؤلاء النحاة تعرضوا لانتقادات من قبل النحاة الآخرين ، في نفس الوقت . نحاول في هذا البحث أن نبين عند رفض النحاة التلاوة لم يرفضها باعتبارها تلاوة قرآنية ، بل انتقدوها كدليل على عكس الخطاب العربي .

إضافة إلى ذلك ، يؤكد النحويون أن التلاوة من الأحاديث النبوية ، وأنها موجودة مع ما نقله عن النبي محمد (صلى الله عليه وسلم) ليس بالرأي ، بل انتقدوها في الوقت نفسه لتناقضها مع العديد من الأدلة العربية .

الكلمات المفتاحية: قراءة، القرآن، المعاني .

المقدمة:

لقد اتسم موقف اللغويين عموماً والنحاة خصوصاً من القراءات القرآنية بموقف خاص، تمثل في تلك الاعتراضات والردود على القراء والقراءات، التي ظهرت في كتبهم ومؤلفاتهم، ممّا جلب عليهم الكثير من الطعن، وأورد على موقفهم ذلك الكثير من الردّ والتوهين قديماً وحديثاً، مع أن النحاة الأوائل كالخليل (ت ١٧٠هـ)، وسيبويه (ت ١٨٠هـ)، والكسائي (ت ١٨٩هـ)، والقراء (ت ٢٠٧هـ)، والمازني (ت ٢٤٩هـ)، والمبرد (ت ٢٨٦هـ) كانوا من القراء، وعاشوا في عصر تواتر القراءات، وعرفوا المتواتر من الشاذّ، واطلعوا على منازل القراء الذين اجتمع الناس على قراءتهم، وأن الغرض من وضع النحو إنما كان لأجل حماية القرآن من اللحن الذي وقع فيه بعض، وصيانته من

* أستاذ/ قسم اللغة العربية/ كلية التربية للبنات/جامعة الموصل.

التحريف، ومن أجل إجلاء حقيقة ذلك الموقف، كان لا بدّ من التعرّض لمجموعة من القضايا الأساسية المتعلقة بالقرآن الكريم وقراءاته، والأحرف السبعة والقراءات السبعة، وتواتر القراءات وعدم تواترها؛ لأنها قضايا ضرورية نستعين بها في بيان حقيقة موقف النحاة من القراءات القرآنية المتواترة، ومعرفة مديات ذلك النقد ودرجة التهويل فيه، بحيث نحقق الإنصاف فيه للغويين والنحاة، ولأجل ذلك قسّمنا البحث إلى:

- القرآن والقراءات:

يفرق بعض الباحثين بين القرآن والقراءات مستدّين إلى قول الزركشي (ت ٧٩٤هـ): "القرآن والقراءات حقيقتان متغايرتان، فالقرآن هو الوحي المنزّل على محمد ﷺ للبيان والإعجاز، والقراءات اختلاف ألفاظ الوحي المذكور في الحروف أو كيفيتها، من تخفيف وتشديد وغيرهما^(١)، مما يوحي هذا الفرق بتغاير القرآن عن القراءات عامة، سواء كانت متواترة أم صحيحة أم شاذّة، أو يجعل القراءات بالمرتبة الثانية عن القرآن، كما عبّر بعضهم عنه بقوله: "تأتي القراءات في المرتبة الثانية بعد التنزيل، إن لم تكن في مرتبته من جهة توثيقها وصحتها"^(٢)، وفي الحقيقة لم يكن هذا الفرق مقصوداً للمعرّفين كالزركشي، بل كان قصدهم بيان الفرق بين مصطلحين، لكل منهما مدلوله ومفهومه الخاص، أما أن القرآن غير القراءات، فإنه يصحّ بالنسبة للقراءات الشاذّة، وأما القراءات الصحيحة والمتواترة، فهي الصورة الفعلية للقرآن الكريم، والتحقق الواقعي لذلك الوحي المنزّل، وبدلّ على ذلك المراد قول الأمدي: "أما حقيقة الكتاب فقد قيل فيه: هو ما نقل إلينا بين دفتي المصحف بالأحرف السبعة المشهورة نقلاً متواتراً... وأما ما اختلفت به المصاحف، فما كان من الأحاد فليس من القرآن، وما كان متواتراً فهو منه"^(٣)، فالمعتقد بتواتر

(١) البرهان في علوم القرآن - الزركشي محمد بن عبد الله (ت ٧٩٤هـ)، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، القاهرة، دار إحياء الكتب العربية، ط ١، ١٩٥٧م، ١ / ٣١٨، الاتقان في علوم القرآن - السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر (ت ٩١١هـ)، القاهرة، مطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده، ط ٣، ١٩٥١م، ١ / ٢٤٢.

(٢) الشواهد والاستشهاد في النحو - د. عبد الجبار علوان النايلة، بغداد، مطبعة الزهراء، ط ١، ١٩٧٦م، ٢٢٥، ينظر القراءات القرآنية، تاريخ وتعريف - د. عبد الهادي الفضلي، دار القلم، بيروت، ط ٢، ١٩٨٠م، ٦١ وما بعدها.

(٣) الإحكام في أصول الأحكام - الأمدي، أبو الحسن علي بن أبي علي محمد (ت ٦٣١هـ)، تحقيق: د. سيد الجميلي، دار الكتاب العربي، بيروت، ط ١، ١٤٠٤هـ: ١ / ٢١١، ينظر أصول السرخسي - محمد بن أحمد بن أبي سهل (ت ٤٩٠هـ)، حقق أصوله: أبو الوفاء الأفغاني، دار الكتب العلمية، بيروت، ط ١، ١٩٩٣م، ١ / ٢٧٩، المستصفي في علم الأصول - الغزالي، محمد بن محمد (ت ٥٠٥هـ)، طبعه وصححه: محمد عبد السلام عبد الشافي، دار الكتب العلمية، بيروت، ١ / ٨١.

القراءات وصحتها يؤمن بأن ذلك الوحي قد قرئَ بتلك الألفاظ من جبريل عليه السلام، وأقرأه النبي ﷺ صحابته بتلك الطرائق التي نزل بها دون اجتهاد أو قياس، وهذا أمر يجب التنبيه له بعدما شاع أن القرآن غير القراءات، فهذه المغايرة إن كان يقصد بها التغاير بين الاصطلاحين في مدلولهما فمقبولة وصحيحة، وإن كان يقصد بها مغايرة ألفاظ الوحي المنزل للقراءات فذلك ليس مقصودا عند من فرق بينهما، ولذا قالوا في تعريف القراءات، إنها: "الطرق والروايات القرآنية الثابتة بالإسناد، والمتبعة لا المبتدعة في تلاوة القرآن ورسمه"^(١)، وأما علم القراءات فهو: "علم يعرف فيه اختلاف أئمة الأمصار في نظم القرآن في نفس حروفه أو في صفاتها"^(٢)، وهناك نصوص وأثار صحيحة تدل على عدم التغاير بين القرآن والقراءات، كما يتضح من إقرار الرسول ﷺ للمختلفين بحضرته، في قراءة النص الواحد من القرآن، فكان يجيز كلتا القراءتين، ويعلّل ذلك بالقول: "هكذا أنزلت"^(٣)، وصرّح بذلك الحموي فيما نقله من اختلافهم: "هل قاله الله تعالى بحرف، وأذن في الستة، أو قاله بالسبعة جميعا؟ على ثلاثة أقوال، ثالثها: إن اختلف معنى القراءتين كان قائلًا بهما، وإن اختلف فبحرف وأذن في الآخر، وهو قول السمرقندي، والصواب أنه قال بالسبعة، وإلا لزم أن بعض القرآن ليس بكلام الله حقيقة"^(٤)، وأما القراءات الشاذة التي لا تصحّ ولا تجوز القراءة بها لعدم صحة نقلها، فلا يمكن أن تسمّى قرآنا، وإن كانت عند النحويين حجة إذا كانت موافقة للكثرة الكاثرة من كلام العرب، ومن هذا يعلم أن شذوذ القراءة القرآنية سندا لا علاقة له بشذوذه في كلام العرب، وبناء القواعد النحوية واللغوية عليه، ولأجل ذلك ألف الكثير من العلماء كتبًا في توجيه القراءات الشاذة، لأنها شدّت سندا ورواية، وإن كانت لم تشدّ دراية ونقلًا عن العرب الفصحاء وموافقة للغة، وقد كفانا الدكتور عبد الهادي الفضلي مؤنة الاستدلال على ما ظنه السيد الخوئي من تغاير بين القرآن المنزل والقراءات، استنادا إلى اعتقاده الأخير بأن القراءات السبعة المتواترة ليست من التواتر في شيء، وإنما هي روايات آحاد تفيد الظن دون العلم، وقرآنية القرآن ينبغي أن تقوم على ما يفيد

(١) في قراءات القرآن - عبد الحليم النجار، مجلة كلية الآداب، جامعة القاهرة، مج ١٠، ١٩٤٨م: ١٠٦.

(٢) محاضرات في علوم القرآن - د. غانم فدوري الحمد، ساعدت جامعة بغداد على طبعه، رقم التعضيد (١٤)، بغداد، دار الكتاب للطباعة، ط١، ١٩٨١م: ١٠١.

(٣) جامع الأصول في أحاديث الرسول - ابن الأثير، مجد الدين أبو السعادات المبارك بن محمد الجزري (ت ٦٠٦هـ)، تحقيق: عبد القادر الأرنؤوط، مكتبة الحلواني، مطبعة الملاح، ط١، ١٩٦٩م: ٢/ ٤٧٩.

(٤) القواعد والإشارات في أصول القراءات - أبو العباس أحمد بن عمر الحموي (ت ٧٩١هـ)، تحقيق: عبد الكريم محمد الحسن بكار، دار القلم، دمشق، ط١، ١٤٠٦هـ: ٢٩.

القطع واليقين، وقد أثبت الدكتور بالأدلة القاطعة تواتر هذه القراءات، بما ينبغي الرجوع إليه والتعويل عليه^(١).

والذي نفيده من هذا فيما يخص موضوعنا أن ما ذهب إليه بعض الدارسين، من أن: "طعن النحاة في قراءة ما لا ينبغي أن يعدّ طعنا في القرآن نفسه، لأن النحوي الذي يطعن في إحدى القراءات يقبل القراءات الأخرى ولا يطعن فيها، وإنما يعدّ ذلك نقداً لرواية ما في ضوء معيار نحوي"^(٢)، وإن سبب اعتراض النحاة على القراءات كان سببه مغابرتها للقرآن، وأنها شيء آخر، إذ لا يعقل الاعتراض على القرآن بمعنى الوحي المنزل - محض اجتهاد ليس في محله، لأن القراءات هي مظهر تجلي القرآن وصور نطق الوحي، فالاعتراض عليها اعتراض على القرآن نفسه، ولكن سنأتي مجموعة أجوبة تبين مقاصد النحاة، وتكشف عن حقائق ذلك الاعتراض في مستقبل هذا البحث.

- الأحرف السبعة والقراءات السبع:

يظن الكثير من المتعلمين أن الأحرف السبعة ترادف مصطلح القراءات السبع، والأمر ليس كذلك، لأن الأحرف السبعة التي وردت في الحديث النبوي المشهور، تدل على رخصة راعتها الشريعة الإسلامية أول نزول القرآن، تتمثل في قراءة النصّ القرآني على ما يستطيعه القارئ ويتمكن من أدائه، لأن العرب كانوا قبائل وجماعات، وكانت لكل قبيلة لهجة خاصة، تشترك مع لهجات القبائل الأخرى في خصائص، وتختلف عنها في أمور تميزها عما عداها، كما وضّح ذلك أبو شامة بقوله: "إن الله تبارك وتعالى بعث نبيه ﷺ والعرب متناوون في المحال والمقامات، متباينون في كثير من الألفاظ واللغات، ولكل عمارة لغة دلّت بها ألسنتهم، وفحوى جرت عليها عاداتهم"^(٣)، والقرآن في أغلب ألفاظه وطريقة نطقه كان يمتثل

(١) ينظر القراءات القرآنية، تاريخ وتعريف - د. عبد الهادي الفضلي: ٦٢ وما بعدها، القراءات وأثرها في علوم العربية - محمد سالم محيسن: ١/ ١٠، ويردد الكثير من المعاصرين مسألة التباين بين القرآن والقراءات، متناسين أنها قضية ترتبط بموقف عقدي من تواتر القراءات السبع أو العشر من أمثال الدكتور تمام حسان والدكتور أحمد مختار عمر وغيرهما، ينظر الأصول، دراسة إبستمولوجية للفكر اللغوي عند العرب، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد، ١٩٨٨م: ٩٨، والبحث اللغوي عند العرب، مع دراسة لقضية التأثير والتأثر، عالم الكتب، القاهرة، ٦، ١٩٨٨م: ١٨.

(٢) الأصول - تمام حسان: ٩٩.

(٣) المرشد الوجيز إلى علوم تتعلّق بالكتاب العزيز - أبو شامة، عبد الرحمن بن إسماعيل المقدسي (ت ٦٦٥هـ)، بيروت، ١٩٧٥م: ١٢٨.

لهجة قريش، التي تمثل اللغة الأدبية المشتركة، للقبائل العربية لأسباب عديدة، ومع ذلك فقد كان يصعب على العربي المعتاد على لهجته أن يقرأ بهذه اللهجة في صلواته وسائر تلاواته، فقد لا يتمكن العربي من إخراج الأصوات العربية إلا بتغييرها من صوت إلى آخر، أو بوضع مرادف لكلمة قرآنية مستعملة في بيئة قريش لكنها غير مستعملة في بيئته: "ولو أن كل فريق من هؤلاء أمر أن يزول عن لغته، وما جرى عليه اعتياده طفلاً وناشئاً وكهلاً لاشتد ذلك عليه، وعظمت المحنة فيه، ولم يمكنه إلا بعد رياضة للنفس طويلة، وتذليل للسان، وقطع للعادة، فأراد الله برحمته ولطفه أن يجعل متسعا في اللغات، ومتصرفاً في الحركات...^(١)"، أو القرشي نفسه لا يريد أن يتقيد باللفظ المنزل فيأتي بمرادفه ومساويه معنى،.. ومما يبين ذلك قول ابن مسعود (ت ٣٢هـ): "إني قد سمعت القراء فوجدتهم متقاربين، فافرقوا كما علمتم، إنما هو كقول أحدكم: هلمّ وتعال"^(٢)، وأقرأ ابن مسعود رجلاً: (إن شجرة الزقوم طعام الأثيم)، فقال الرجل: طعام اليتيم، فأعاد له فلم يستطع أن يقول: الأثيم، فقال له ابن مسعود: أتستطيع أن تقول: طعام الفاجر؟ قال نعم، قال فافرق كذلك"^(٣)، إلى غير ذلك من الرخص التي راعاها الشارع الحكيم أول أمر نزول القرآن الكريم، يقول أبو شامة (ت ٦٦٥هـ): "الواضح من ذلك أن يكون الله تعالى أنزل القرآن بلغة قريش ومن جاورهم من فصحاء العرب، ثم أباح للعرب المخاطبين المنزل عليهم أن يقرأوه بلغاتهم، التي جرت عاداتهم باستعمالها على اختلافهم في الألفاظ والإعراب، ولم يكلف بعضهم الانتقال من لغة إلى غيرها لمشقة ذلك عليهم"^(٤)، ولما تمكّن المسلمون واجتمعوا في مدينة واحدة، وتآلفت لهجاتهم وطرائق أدائهم ألغيت رخصة الأحرف السبعة، وبقيت بعض منها التي نزل القرآن الكريم بها، فبعض الصور التي تضمّنتها رخصة الأحرف السبعة بقيت وأقرّها الوحي المنزل، وحينئذ جاء الأمر بقراءة القرآن كما تعلموه،

(١) تأويل مشكل القرآن - ابن قتيبة، عبد الله بن مسلم (ت ٢٧٦هـ)، شرح وتحقيق: السيد أحمد صقر، القاهرة، مطبعة دار إحياء الكتب العربية: ٣٩ - ٤٠.

(٢) السنن الكبرى، وفي ذيله الجوهر النقي - البيهقي، أبو بكر أحمد بن الحسين، مجلس دائرة المعارف النظامية في الهند، ط ١، ١٣٤٤هـ: ٢ / ٣٨٥، غريب الحديث - ابن سلام، أبو عبيد القاسم بن سلام (ت ٢٢٤هـ)، ط ١، حيدر آباد، ١٩٦٧م: ٣ / ١٥٩.

(٣) التحرير والتنوير - ابن عاشور، محمد الطاهر، دار سحنون للنشر والتوزيع، تونس، ١٩٩٧م: ١ / ٥٧.

(٤) المرشد الوجيز - أبو شامة: ٩٥.

فقال النبي ﷺ: (اقرأوا كما علمتم)^(١)، فالأحرف السبعة تشير إلى رخصة أبحاثها الشريعة الإسلامية التي كان التيسير من أبلغ أهدافها، وأهم مقاصدها، ولكن هذه الرخصة بمرور الأيام والسنوات لم يعد لها مشروعية للبقاء لانتهاء أسباب وجودها وتحققها، فزالت تلك الرخصة، وحمل الناس على القراءة على وفق الطريقة التي نزل القرآن الكريم بها، من دون تغيير صوتي، أو اعتماد على مرادف كلمي، أو إيراد تفسير ودمجه بالنص، كما دلّت الآثار عليه، يقول الدكتور غانم قدوري الحمد: "وينبغي أن نشير هنا إلى أن ما تسمح به رخصة الأحرف السبعة محدود بوقت معيّن، قال أبو جعفر الطحاوي (ت ٣٢١هـ): "إن تلك السبعة إنما كانت في وقت خاص، لضرورة دعت إلى ذلك"^(٢)، والذين: "اعتبروا الحديث (حديث الأحرف السبعة) منسوخا وهو رأي جماعة منهم الطبري (ت ٣١٠هـ) والطحاوي (ت ٣٢١هـ) وابن عبد البر (ت ٣٣٨هـ)، وأبو بكر الباقلاني (ت ٤٠٣هـ) وأبو بكر بن العربي (ت ٤٥٣هـ)، وينسب إلى ابن عيينة (ت ١٩٨هـ) وابن وهب (ت ١٩٧هـ)، قالوا: كان ذلك رخصة في صدر الإسلام، أباح الله للعرب أن يقرأوا القرآن بلغاتهم التي جرت عادتهم باستعمالها، ثم نسخ ذلك بحمل الناس على لغة قريش؛ لأنها التي بها نزل القرآن، وزال العذر لكثرة الحفظ وتيسر الكتابة"^(٣)، ولكن إلغاء تلك الرخصة الكبيرة لم يكن بالكلية، بل بقيت بعض من تلك الرخص التي جاء بها الوحي.

وأما القراءات السبع فهي انتخاب من أحد العلماء لروايات متواترة الطبقات، والسبب في وقوع الإشكال تأتي من لفظ (السبع) المشتركة بين المصطلحين، وأحسب أن ابن مجاهد اقتصر في انتخابه على السبع تبرّكا بالحديث النبوي الوارد في الرخصة للملمين بقراءة النص من دون تكلف وتقيد، قال الجعبري (ت ٧٣٢هـ): "وأول من جمع السبع أبو بكر بن مجاهد على رأس المئة الثالثة ببغداد، وجعلها سبعا ليوافق في الأشياخ عدد الأحرف، ولم يرد حصر التواتر في سبع هؤلاء، وخص هؤلاء لكونهم أشهر القراء من

(١) الحديث إسناده حسن، وهو مروى بهذا اللفظ عن ابن مسعود، وبلفظ: إن رسول الله صلى الله عليه وسلم: يأمركم أن تقرأوا كما علمتم، عن علي، ينظر: مسند أحمد بن حنبل - أبو عبد الله الشيباني، القاهرة، مؤسسة قرطبة، تحقيق: شعيب الأرنؤوط: ١/ ١٠٥، مسند أبي يعلى - إسماعيل بن محمد بن الفضل التميمي (ت ٣٠٧هـ)، حققه وخرّج أحاديثه: حسين سليم أسد، دار المأمون، دمشق: ٨/ ٤٧١، صحيح ابن حبان بترتيب ابن بلبان - علاء الدين علي بن بلبان الفارسي (ت ٧٣٩هـ)، حققه وخرّج أحاديثه وعلّق عليه: شعيب الأرنؤوط: ٤/ ٢٢.

(٢) محاضرات في علوم القرآن - د. غانم قدوري الحمد: ١٢٣.

(٣) التحرير والتنوير - ابن عاشور: ١/ ٥٦.

أشهر الأمصار^(١)، ونقل السيوطي (ت ٩١١هـ) عن أبي العباس ابن عمار أنه قال: "لقد فعل جاعل عدد القراءات سبعا ما لا ينبغي، وأشكل به الأمر على العامة إذ أوهمهم أن هذه السبعة هي المرادة في الحديث، وليت جامعها نقص عن السبعة أو زاد عليها"^(٢)، ولقد أسدى الإمام أحمد بن موسى بن العباس المشهور بابن مجاهد المتوفى سنة (٣٢٤هـ)، معروفا كبيرا في تاريخ القرآن الكريم، بتدوينه كتابه القراءات السبعة، كما يصرّ ذلك بقوله: "وقد اختلف الناس في القراءة كما اختلفوا في الأحكام، وأنا ذاكر منازلهم، ودالّ على الأئمة منهم، ومخبر عن القراءة التي عليها الناس بالحجاز والعراق والشام"^(٣)، فقام أبو بكر بن مجاهد بالنظر في القراءات المتعددة للنص القرآني في زمنه، واستقرى سندها، ومحصّ في تواتر القراءة من زمنه وصولا إلى زمن النبي ﷺ، فوضع يده على سبع قراءات لبيئات معينة، لها روايات وطرق أداء مختلفة، وتتوافر لهم شروط النص المتواتر، فهم وإن ذكروا آحادا، إلا أنهم تلقوا هم وطبقته من الطبقة التي سبقتهم وصولا وانتهاء بالنبي ﷺ، فكانت القراءات السبع المختارة من قراءات كثيرة، لها نصيب كبير من التواتر والصحة، ولكن لم يتوافر لها ضابط التواتر عنده، فابن مجاهد لا ينفى وجود روايات أخرى متواترة أو صحيحة عدا هذه السبعة التي ذكرها، إلا أنها غير متواترة عنده، ومن هذا يعلم أن المقياس الذي اعتمده ابن مجاهد كان يقوم على تواتر النص، وأن الرجال الذين رَووا النص القرآني بلغوا حدّ التواتر من دون النظر في الشروط الأخرى التي لا قيمة لها مع تواتر النص وثبوته القطعي.

- تواتر القراءات وعدمه:

لقد جرى خلاف كبير بين العلماء في تواتر القراءات السبع أو العشر، والذي يفهم من كلام الشوكاني (ت ١٢٥٠هـ) أن تواتر القراءات السبع فضلا عن العشر مجرد ادعاء لا سند له،: "فإن هذه القراءات كل واحدة منها منقولة نقلا آحاديا، كما يعرف ذلك من يعرف أسانيد هؤلاء القراء لقراءاتهم، وقد نقل جماعة من القراء الإجماع على أن في هذه القراءات ما هو متواتر، وفيها ما هو آحاد، ولم يقل أحد منهم بتواتر

(١) القواعد والإشارات في أصول القراءات - الحموي: ٣١.

(٢) النشر في القراءات العشر - ابن الجزري: ٤٣ / ١، وينظر التحرير والتنوير - ابن عاشور: ٥٩ / ١.

(٣) كتاب السبعة - ابن مجاهد: ٤٥.

كل واحدة من السبع، فضلا عن العشر^(١)، في حين يرى الزركشي (ت ٧٩٤هـ) أن القراءات عن الأئمة السبعة متواترة عند الأكثرين: "خلافا لصاحب البديع من الحنفية، فإنه اختار أنها مشهورة، وقال السروجي في باب الصوم من الغاية: القراءات السبع متواترة عند الأئمة الأربعة، وجميع أهل السنة خلافا للمعتزلة فإنها آحاد عندهم"^(٢)، ونقل الدكتور عبد الهادي الفضلي نقولا عن الشيعة الإمامية تفيد الحكم بتواتر القراءات السبع، كالطوسي (ت ٤٦٠هـ) والطبرسي (ت نحو ٥٦٠هـ) والخوانساري (ت ١٣١٣هـ) الذي يرى أن لا خلاف في حجية السبع منهم مطلقا، ولا في الثلاث المكملة للعشر في الجملة، ولكن لم تتفق كلمتهم على ذلك، فالظاهر أن بعضا منهم كالرضي (ت ٦٦٤هـ) في شرح الكافية مال إلى رأي المعتزلة، ولم يقل بالتواتر فيها^(٣)، وجاء في الاتقان: "وقال قوم من المتكلمين أنه يسوغ إعمال الرأي والاجتهاد في إثبات قراءة وأوجه وأحرف، إذا كانت تلك الأوجه صوابا في العربية، وإن لم يثبت أن النبي ﷺ قرأ بها، وأبى ذلك أهل الحق وأنكروه وخطأوا من قال به"^(٤)، وينقل الزركشي عن الشيخ أبي شامة قضية التواتر، ولكن فيما اجتمعت على نقله عن السبعة الطرق، فلا ينبغي أن يقرأ بكل قراءة تعزى إلى إمام من هؤلاء السبعة حتى يثبت ذلك ويوافق لغة العرب، بل الضابط: أن كل قراءة اشتهرت بعد صحة إسنادها وموافقتها خط المصحف، ولم تنكر من جهة العربية فهي القراءة المعتمدة، وما عدا ذلك شاذ وضعيف، وظن الزركشي أنه يقول بعدم تواتر القراءات السبع، وليس ذلك مقصده، وإنما أراد أبو شامة أن بعض ما يروى عن السبعة لم ينقل بالتواتر، فلا يكفي إسناده إلى السبعة للحكم بتواتره، فهو يقول: "فلا ينبغي أن يغتزر بكل قراءة تعزى إلى واحد من هؤلاء الأئمة السبعة، ويطلق عليها لفظ الصحة، إلا إذا دخلت في ذلك الضابط، وحينئذ لا ينفرد بنقلها مصنف عن غيره، ولا يختص ذلك بنقلها عنهم، بل إن نقلت عن غيرهم من القراء فذلك لا يخرجها عن الصحة؛ فإن الاعتماد على استجماع تلك الأوصاف، لا عمّن تنسب إليه، فإن القراءات المنسوبة إلى كل قارئ من السبعة وغيرهم منقسمة إلى المجمع عليه والشاذ،

(١) إرشاد الفحول إلى تحقيق الحق من علم الأصول - الشوكاني، محمد بن علي (ت ١٢٥٠هـ)، حققه وعلق عليه: محمد صبحي حلاق، دار ابن كثير، دمشق - بيروت، ط ٣، ٢٠٠٧م: ١٣٧.

(٢) البحر المحيط في أصول الفقه - الزركشي، بدر الدين محمد بن عبد الله بن بهادر (ت ٧٩٤هـ)، تحقيق: محمد محمد تامر، دار الكتب العلمية، بيروت، ط ١، ٢٠٠٠م: ١/ ٣٧٦.

(٣) القراءات القرآنية، تاريخ وتعريف - عبد الهادي الفضلي: ٧٠ وما بعدها، شرح الكافية - رضي الدين الاسترآبادي، محمد بن الحسن (ت ٦٨٦هـ)، بيروت، ١٩٨٥م: ٢/ ٢٦١.

(٤) الاتقان - السيوطي: ١/ ٧٨.

غير أن هؤلاء السبعة لشهرتهم وكثرة الصحيح المجتمع عليه في قراءتهم، تركن النفس إلى ما نقل عنهم فوق ما ينقل عن غيرهم^(١)، ويدل على ذلك قول ابن مجاهد في القراء السبعة: "فهؤلاء سبعة نفر من أهل الحجاز والعراق والشام ... وأجمعت على قراءاتهم العوام من أهل كل مصر من هذه الأمصار...، إلا أن يستحسن رجل لنفسه حرفاً شاذاً، فيقرأ به من الحروف التي رويت عن بعض الأوائل منفردة، فذلك غير داخل في قراءة العوام"^(٢)، فابن مجاهد يرى أن ما روي عن بعض السبعة مما كان مخالفاً لرسم المصحف، أو لم يعرف ويشتهر عند العامة، فليس بمتواتر وإن كان ممن قرأ به واحد من السبعة، ولكن الزركشي يردّ على من ظن انحصار أسانيدنا في رجال معروفين، فتكون أحاداً بقوله: انحصار الأسانيد في طائفة لا يمنع مجيء القراءات عن غيرهم، فقد كان يتلقاه أهل كل بلد بقراءة إمامهم الحم الغفير عن مثلهم، وكذلك دائماً، فالتواتر حاصل لهم، ولكن الأئمة الذين قصدوا ضبط الحروف، وحفظوا عن شيوخهم منها جاء السند من جهتهم، وهذا كالأخبار الواردة في حجة الوداع هي آحاد، ولم تنزل حجة الوداع منقولة عن يحصل بهم التواتر عن مثلهم في كل عصر، فهذه كذلك، وينقل عن ابن العربي القاضي (ت ٥٤٣هـ) ما يردّ تواترها، بما ملخصه: "وهذه كلها أو أكثرها عندي لغات لا قراءات، لعدم ثبوتها، وإذا تأملت رأيها اختيارات منبئية على معان ولغات، قال: وأقوى القراءات سندا قراءة عاصم وابن عامر، وقراءة أبي جعفر ثابتة لا كلام فيها، قال: وطلبت أسانيد الباقي فلم أجد فيها مشهوراً، ورأيت بناء أمرها على اللغات، ونقل عن ابن الحاجب (ت ٦٤٦هـ) رأيه في عدم تواتر ما كان من قبيل الأداء، كالمد واللين والإمالة وتخفيف الهمز، وردّ عليه بأن ذلك متواتر، ولكن اختلفت القراء في تقدير المدّ في اختياراتهم، فمنهم من رآه طويلاً، ومنهم من رآه قصيراً... الخ، فأصل المدّ مثلاً متواتر، والاختلاف والطرق إنما هو في كيفية التلظظ"^(٣)، ووُجّه ما يروى عن الإمام أحمد بن حنبل (ت ٢٤١هـ) من كراهته قراءة حمزة لما فيها من طول المدّ وغيره، بأن المراد كره كفيّتها لا أصلها، وقال: "إمام الحرمين في البرهان: هي متواترة وردّه عليه الأبياري (ت ٨١٤هـ)، وقال المازري (ت ٥٣٦هـ) في شرحه: هي متواترة

(١) النشر في القراءات العشر - ابن الجزري: ١ / ١٩، ولعل النحاة نظروا إلى القراءات على وفق الضوابط الثلاث، ورأوا أن ورود القراءات عن السبعة أو غيرهم لا يكفي ما لم يكن موافقاً للقويّ العربية، والفصح والأفصح نظاماً، وأما أن له وجهاً ضعيفاً أو غريباً أو نادراً من العربية فأمّنوا بعدم حمل كلام الله تعالى عليه؛ لأنه لا يليق به من جهة، ولأن الوجه بمعنى الوجهة والقوة، وليس الحمل على الوجه الضعيف مراداً.

(٢) كتاب السبعة - ابن مجاهد: ٨٧.

(٣) البحر المحيط في أصول الفقه - الزركشي: ١ / ٣٧٨.

عند القراء، وليست متواترة عند عموم الأمة، وهذا توسّط بين إمام الحرمين والأبياري، ووافق إمام الحرمين ابن سلامة الأنصاري من المالكية، وهذه مسألة مهمة جرى فيها حوار بين الشيخين ابن عرفة التونسي (ت ٨٠٣هـ) وابن لب الأندلسي (ت ٧٨٢هـ) ذكرها الونشريسي (ت ٩١٤هـ) في المعيار^(١). والذي نميل إليه من هذا الخلاف أن القراءات السبعة بأصولها وفروعها متواترة^(٢) للأدلة الآتية:

- كان أبو الدرداء (ت ٣٢هـ) سيد القراء في دمشق يجعل الناس حين يجتمعون عليه بعد صلاة الغداة للقراءة عشرة عشرة، وعلى كل عشرة عريف أو ملقن، حتى بلغ الذين يقرؤون القرآن عنده أزيد من ألف رجل، وهو يقف في المحراب يرمقهم ببصره، فإذا أحكم الرجل منهم تحوّل إلى أبي الدرداء يعرض عليه، وكان عبد الله بن عامر (وهو أحد السبعة) عريفا على عشرة، فلما مات خلفه ابن عامر، فأبو الدرداء هو الذي سنّ الحلق للقراءة، وكان أبو موسى الأشعري (ت ٤٤هـ) يعلم الناس في مسجد البصرة، يجلسون إليه حلقة حلقة، وأبو عبد الرحمن السلمي (ت ٤٧هـ) يعلم الناس في مسجد الكوفة، ويبدأ بأهل السوق في القراءة؛ لئلا يحتبسوا عن معاشهم، واقتدى به عاصم (وهو أحد السبعة) في ذلك^(٣)، يقول مسروق (ت ٦٣هـ): "كان عبد الله بن مسعود يقرئنا في المسجد، ثم نجلس بعده ننبت الناس"^(٤)، فالذين أخذوا القرآن من الصحابة عدد كبير لا يأتي عليهم حصر، لكن الذين تخصصوا كانوا معدودين، والتخصص لا يلغي التواتر ولا يتعارض معه.

لو نتبعنا الكتب الموجودة في القراءات المتواترة قبل ابن مجاهد لوجدناهم ينصون على أن من اختارهم ابن مجاهد كانت قراءاتهم بالغة مبلغ التواتر، عند اجتماع الطرق في نقل القراءة، فهذا أبو عبيد القاسم بن سلام (ت ٢٢٤هـ) يعدّ الأئمة المشهورين بالقراءات، وعندما يذكر نافعاً المدني يقول: وإليه صارت قراءة أهل المدينة، وبها تمسكوا إلى اليوم، وعندما يذكر قراءة مكة يتوقف عند ابن كثير ليقول: وأقدم هؤلاء الثلاثة ابن كثير، وإليه صارت قراءة أهل مكة، وبنوّه بقدر عاصم وحمزة، وأن أهل الكوفة انقسموا إلى متابعين لعاصم وآخرين متابعين لحمزة، ويرى أن الذي صار إليه أهل البصرة في القراءة واتخذوه إماماً أبو عمرو بن العلاء، وأما أهل دمشق فقد اتخذوا من قراءة ابن عامر نبراساً وإماماً، فهؤلاء قرء الأماص

(١) التحرير والتنوير - ابن عاشور: ٦١ / ١.

(٢) ولعل النحاة لم يروا ذلك فيما تمّ الاعتراض عليه من قبيل الأداء.

(٣) محاضرات في علوم القرآن - د. غانم قدوري الحمد: ١٣٣.

(٤) كتاب السبعة - ابن مجاهد: ٦٨.

الذين كانوا بعد التابعين، وهذا النص قبل ابن مجاهد هو دليل على شهرة القراء السبعة، وتواتر قراءاتهم عند العامة والخاصة^(١).

-يقول ابن مجاهد: والقراءة التي عليها الناس بالمدينة ومكة والكوفة والبصرة والشام، هي القراءة التي تلقَّوها عن أوليهم تلقيا، وقام بها في كل مصر من الأمصار رجل ممن أخذ عن التابعين، اجتمعت الخاصة والعامة على قراءته، وسلكوا فيها طريقه، وتمسَّكوا بمذهبه^(٢).

والذي نفيده من هذا المحور الرد على بعض من قد يظن أن النحويين ربما يعتقدون بعدم تواتر تلك القراءات وصحتها، لأن ذلك مما لا يخفى أمره على من كان يعيش في عصورهم، فالذين نقدوا القراء من النحويين عاشوا في القرون الثلاثة الأوَّل، وإن كان بعض النحاة معتزلة، فهي تنزل عندهم من درجة التواتر إلى الصحة، وكونها صحيحة السند والثبوت لا يسمح النحوي لنفسه الرد عليها، فما شاع من أن النحويين عندما ردَّوا بعض القراءات وطعنوا فيها، كان من إيمانهم بعدم تواتر وصحة تلك القراءات محض تحكم لا دليل عليه؛ لأنهم يصرِّحون بأن القراءة سنة، ولا سبيل للقواعد النحوية المستتبطة للرد عليها، وفق قانون السنية والثبوت، ولذا نتوقف الآن عند سبب آخر هو الذي نعتده المؤثر في تلك العمليات النقدية للروايات والقراءات القرآنية، وهو:

- ظاهرة الاختيار والترجيح بين القراءات والقراء:

هناك ظاهرة اشتهرت منذ عصر الصحابة بالتخيار والاختيار بين القراءات، مع الترجيح بينها، حيث فهم المسلمون من تعدد صور نزول الوحي رحمة وتوسعة بهم أن ينتخبوا لهم قراءة من التوفيق والجمع بين تلك الصور، على حسب ما يتيسر لهم، وبرونه راجحا وقويا، فقد روي أن عمر بن الخطاب رضي الله عنه (ت ٢٣ هـ) قرأ: (وَمَنْ يُرِدْ أَنْ يُضِلَّهُ يَجْعَلْ صَدْرَهُ ضَيِّقًا حَرَجًا/ الأنعام- آ: ١٢٥) بفتح الراء، وقرأ بعض من عنده من أصحاب رسول الله ﷺ: (حرجا)، بكسر الراء، فقال عمر: أبغوني رجلا من كنانة واجعلوه راعيا وليكن منلجيا، فأنوه به، فقال عمر: يا فتى ما الحرجة؟ قال: الحرجة فينا الشجرة التي تكون بين الأشجار التي لا تصل إليها راعية ولا وحشية ولا شيء، فقال عمر: كذلك قلب المنافق لا يصل إليه

(١) المرشد الوجيز إلى علوم تتعلق بالكتاب العزيز: ١٦٤.

(٢) كتاب السبعة: ٤٩.

شيء من الخير^(١)، فهذا النص وأشباهه من الترجيح والاختيار بين النصوص القرآنية يدل على تعدد القراءات منذ الزمن الأول، وتخير القارئ روايته المفضلة لديه، ودعمها بالأدلة التي تعضدها وتقويها، كما كانت هناك قراءات متعددة تنسب إلى بعض الصحابة، وبعد أن أرسلت المصاحف في خلافة عثمان إلى الأمصار: "قرأ أهل كل مصر من قراءاتهم التي كانوا عليها بما يوافق خط المصحف، وتركوا من قراءاتهم ما خالف خط المصحف"^(٢)، فالنص يشير إلى تخير آخر للقراءات الصحيحة، وترك ما عداها من القراءات الشاذة في وقت عثمان رضي الله عنه، رغبة منه في الاكتفاء بالصحيح، واختياره على غيره من القراءات غير الصحيحة^(٣)، وكان ابن عباس رضي الله عنه (ت ٦٨هـ) يقرأ القرآن على قراءة زيد بن ثابت، إلا ثمانية عشر حرفاً، أخذها من قراءة ابن مسعود^(٤)، وهذا ناشيء عن الاختيار والترجيح، وظهرت قراءات نسبت إلى علماء في القرن الثاني الهجري: "الذين أخذوا من تلك القراءات القديمة، لكنهم مزجوا بين عناصرها، واختاروا من هذه القراءات شيئاً ومن تلك شيئاً آخر، فجاءت قراءاتهم تحمل وجوهاً من مختلف قراءات الصحابة مما يوافق خط المصحف"^(٥)، وكان نافع قد قرأ على سبعين من التابعين، وأشهرهم خمسة، فيقول: "وأدركت هؤلاء الخمسة... فنظرت إلى ما اجتمع عليه اثنان منهم فأخذته، وما شذ فيه واحد تركته، حتى ألفت هذه القراءة"^(٦)، وكان قد ترك من قراءة أبي جعفر سبعين حرفاً^(٧)، وأما الكسائي فقد قرأ على حمزة الزيات، وهو يخالفه في نحو ثلاثمائة حرف^(٨)، وهذا: خلف بن هشام البزار راوي حمزة، قد اختار لنفسه قراءة من بين قراءات الكوفيين، ومنهم شيخه حمزة بن

(١) الكشف في علل القراءات السبع وعللها وحججها- القيسي، مكي بن أبي طالب (ت ٤٣٧هـ)، دمشق، ١٩٧٤م: ٤٥٠ / ١.

(٢) الإبانة عن معاني القراءات- القيسي، مكي بن أبي طالب (ت ٤٣٧هـ)، تحقيق: عبد الفتاح إسماعيل شلبي، ط١، مكتبة نهض مصر، القاهرة، ١٩٦٠م: ٢٩.

(٣) القراءات القرآنية، تاريخ وتعريف- عبد الهادي الفضلي: ١١٨.

(٤) غاية النهاية في طبقات القراء- ابن الجزري، أبو الخير محمد بن محمد الدمشقي (ت ٨٣٣هـ)، عني بنشره: براجشتراسر، القاهرة، مكتبة الخانجي، ١٩٣٢م: ٤٢٦ / ١.

(٥) محاضرات في علوم القرآن- د. غانم قدوري الحمد: ١٣٧.

(٦) كتاب السبعة- ابن مجاهد: ٦٢.

(٧) معرفة القراء الكبار على الطبقات والأعصار- الذهبي، محمد بن أحمد الحافظ (ت ٧٤٨هـ)، حققه: محمد سيد جاد الحق، مطبعة دار التأليف، القاهرة، ط١، ١٩٦٩م: ٩١ / ١.

(٨) الإبانة- مكي القيسي: ١٧.

حبيب، وميّزها قراءة خاصة، فعدت عاشره القراءات العشر، وما هي إلا اختيار من قراءات الكوفيين، ولم يخرج عن قراءة حمزة والكسائي وأبي بكر عن عاصم، إلا في قراءة قوله تعالى: (وَحَرَامٌ عَلَى قَرْبَةٍ/ الأنبياء- آ: ٩٥)، قرأها بالألف بعد الراء مثل حفص والجمهور^(١)، قال ابن مجاهد عنه: "وكان الكسائي قد قرأ على حمزة، ونظر في وجوه القراءات، وكانت العربية علمه وصناعته، واختار من قراءة حمزة وقراءة غيره قراءة متوسطة، غير خارجة عن آثار من تقدّم من الأئمة"^(٢)، والملاحظ في هذا النص أن الاختيار بين القراءات يشترط فيه عدم الخروج عن المأثور من القراءات، فالتخير واقع بين النصوص المتواترة، فلا ينبغي أن يفهم أن الاختيار كان ناجماً عن اجتهاد واختراع وخلق، بل كان تخيراً بين المتواترات فيما يراه القارئ أوجه وأقوى، وهذا ابن خالويه (ت ٣٧٠هـ) يقول عن تخير القراء السبعة: "فإني تدبّرت قراءة الأئمة السبعة... فرأيت كلا منهم قد ذهب في إعراب ما انفرد به من حرف مذهباً في العربية لا يدفع، وقصد من القياس وجهها لا يمنع، فوافق باللفظ والحكاية طريق النقل والرواية، غير مؤثر للاختيار على واجب الآثار"^(٣)، وهذا النوع من التخير بين القراءات المتواترات مقبول بشرط توفر الرواية والأثر؛ لأن القراءة كما يوضحها المعري: "سماح وقياس واختيار، فإذا سمع الحرف وكان السماع له من أهل المعرفة، قاسه على نظائره بعد صحة الخبر فيه، فإذا وضح له أنه مستقيم كان الاختيار بعد ذلك إليه، ولم يطالبوا بأن يحملوا القراءة على ما يجوز في كلام العرب، كما لا يلزمهم إذا كان في الحرف من الكتاب لغتان أو ثلاث أن يستعملوا ذلك كله، بل قراءاتهم مردودة إلى الرواية"^(٤)، ويدلل الدكتور عبد الهادي الفضلي على ذلك بأنه يمكننا عربية قراءة ياء النسب بالفتح أو السكون، ومع ذلك لا ترد قراءة بالوجهين، فقرئت في (٥٦٦) موضعاً بالسكون، وفي (١٨) موضعاً بالفتح، وفي (٢١٢) موضعاً، قرأها بعضهم بالسكون وآخرون بالفتح^(٥)، وكان القراء يخالفون لهجة بينتهم التي نشأوا فيها وتعودتها ألسنتهم متبعين سبيل الرواية: "كمخالفة ابن كثير بيئته في تسهيل الهمز وميله إلى تحقيقه وهو مكّي، ومخالفة

(١) التحرير والتنوير - ابن عاشور: ٦٢ / ١.

(٢) كتاب السبعة - ابن مجاهد: ٧٨.

(٣) الحجة في القراءات السبع - ابن خالويه، الحسين بن أحمد (ت ٣٧٠هـ)، تحقيق: د. عبد العال سالم مكرم، مطبعة دار الشروق، بيروت، ط ١، ١٩٧١م: ٦٢.

(٤) رسالة الملائكة - أبو العلاء المعري، أحمد بن عبد الله بن سليمان التنوخي (ت ٤٤٩هـ)، تحقيق: محمد سليم الجندي، مطبعة الترقّي، دمشق، ط ١، ١٩٤٤م: ١٨٨.

(٥) القراءات القرآنية، تاريخ وتعريف - د. عبد الهادي الفضلي: ٧٢.

عاصم بيئته في الإمالة والإدغام رغم أنه كوفي^(١)، بخلاف التخير الخارج عن المتواتر والصحيح من دون الأثر والخبر، فإنه مدعاة للترك وعدم الاعتداد، ولذا قال ابن مجاهد عن قراءة ابن محيصن: "كان لابن محيصن اختيار في القراءة على مذهب العربية، فخرج به عن إجماع أهل بلده، فرغب الناس عن قراءته، وأجمعوا على قراءة ابن كثير^(٢)"، لأن تخير ابن محيصن لم يكن بين المتواتر، ومزجه لم يكن قائماً على المأثور والمشهور عند العامة، بل كان قائماً على قوانين العربية وترجيحاتها، التي تجمع بين مروى متواتر ومروى شاذ، إلا أن ذلك الشاذ مقبول في العربية غير شاذ عن مقاييسها، وكان لليزدي(ت ٢٠٢هـ) اختيار خالف فيه أبا عمرو بن العلاء في حروف يسيرة عدتها عشرة، ولأبي عبيد القاسم بن سلام(ت ٢٢٤هـ) اختيار في القراءة وافق فيه العربية والأثر^(٣)، وكان العلماء يحاولون في كل قرن من القرون الثلاثة الأولى أن يجمعوا المشهورين من القراء فيما وافق خط المصحف، ويذكر السيوطي أنه: "قد صنّف مجاهد بن جبر المكي(ت ١٠٤هـ) وهو قبل ابن مجاهد(ت ٣٢٤هـ) كتاباً في القراءات، فاقصر على خمسة أئمة من كل مصر إماماً، وإنما اقتصر على ذلك؛ لأن المصاحف التي أرسلها عثمان إلى الأمصار كانت إلى خمسة أمصار"^(٤)، وجمع ابن سلام خمسة وعشرين قارئاً، اختارهم من بين القراء المشهورين، وجعلهم ابن قتيبة(ت ٢٧٦هـ) عشرين قارئاً، وذكر الطبري(ت ٣١٠هـ) نيفا وعشرين قراءة^(٥)، ولم تستمر ظاهرة الاختيار في القراءة أبعد من القرن الثالث الهجري، فمما لا شك فيه أن القرن الثاني الهجري كان عصر الاختيار، وفيه عاش أشهر القراء، ثم خف هذا الاتجاه، وصار هم علماء القراءة المحافظة على اختيارات الأئمة ونقل قراءاتهم، ويبدو أن تكاثر القراءات في الأمصار نتيجة الاختيار قد لفت نظر علماء القراءة إلى أن ذلك مما يشقّ على الناس معرفته وحفظه، وكان ابن مجاهد قد أحسّ بتلك الظاهرة وأثارها، فلم يعمل على اختيار قراءة تنسب إليه، ولكنه عمل على تقييد القراءات وتمييزها، فاختر قراء سبعة من مشهوري قراء الأمصار، ويعلل مكي بن أبي طالب(ت ٤٣٧هـ) ذلك الاختيار والاقتصار بقوله: "إن الرواة من الأئمة من القراء كانوا في العصر الثاني والثالث كثيرين العدد،

(١) في اللهجات العربية- د. إبراهيم أنيس، المطبعة الفنية الحديثة، القاهرة، ط٣، ١٩٦٥م: ٧٦.

(٢) غاية النهاية في طبقات القراء- ابن الجزري: ٢/ ١٦٧، ينظر محاضرات في علوم القرآن- د. غانم قدوري الحمد: ١٧٥.

(٣) محاضرات في علوم القرآن- د. غانم قدوري الحمد: ١٣٩.

(٤) الاتقان في علوم القرآن- السيوطي: ١/ ٢١٦.

(٥) محاضرات في علوم القرآن- د. غانم قدوري الحمد: ١٤٣- ١٤٤.

كثيري الاختلاف، فأراد الناس في العصر الرابع أن يقتصروا من القراءات التي توافق المصحف على ما يسهل حفظه وتنضبط القراءة به^(١).

والذي نفيده من ظاهرة التخير والاختيار والترجيح في القراءات و بين القراء، أن النحويين لما طعنوا على بعض القراء قراءاتهم، لم يقصدوا القراءة المتواترة نفسها، وإنما قصدوا تلك المحاولات الاختيارية التي قام القارئ بها، ولم تكن موافقة لقوانين العربية والنحو بالذات، أي أن القارئ كان مباحا له الاختيار بين تلك الروايات المتواترة، ولما وقع اختياره على غير الأوجه عربية، وإن كان قويا ومتواترا في الرواية، نقده النحاة على سوء اختياره دون المختار من القراءات، أي أن النحوي كان يقوم مقام المراقب على اختيارات القراء، بين النصوص القرآنية المتواترة وغيرها، ولعل في كلام أبي شامة (ت ٦٦٥هـ) ما يدل على ذلك، حيث يقول: "كل قراءة اشتهرت بعد صحة إسنادها وموافقتها خط المصحف، ولم تنكر من جهة العربية فهي القراءة المعتمد عليها، وما عدا ذلك فهو داخل في حيز الشاذ والضعيف، وبعض ذلك أقوى من بعض"^(٢)، أي أن بعضها أقوى من حيث اللغة والوجهة من بعض، وإن تساوى في النقل والتواتر والصحة، ونتيجة طبيعية لمبدأ الاختيار وحرية التخير أن تختلف الآراء في تلك الاختيارات، فمن النحويين من يجد ذلك الاختيار صحيحا لموافقته قوانين النحو التي استتبها وآمن بصدقيتها وصوابها، ومنهم من يجد ذلك الاختيار غير موفق؛ لأنه خالف الكثرة الكاثرة من كلام العرب، وإن كان النص متواترا؛ لأنه كان يليق به أن يتخير القراءة الموافقة للكثرة الكاثرة من الكلام العربي، وأن يربأ بقراءته عن القراءة الشاذة عربية لا نقلًا وتواترًا، تنزيها للغة النص القرآني من الجريان على الضعيف والقليل من الكلام العربي، وأن يبقى ذلك المتواتر من النصوص القرآنية المخالف للكثرة الكاثرة من كلام العرب طي المؤلفات التي تحافظ عليه دون تبليغه ونشره، لأنه متواتر نقلًا شاذًا عربية، ويوضح ذلك جواب ابن رشد لما سئل عما وقع في كتب المفسرين والمعربين من اختيار إحدى القراءتين المتواترتين، وقولهم هذه القراءة أحسن، أذاك صحيح أم لا؟ فأجاب: أما ما سألت عنه مما يقع في كتب المفسرين والمعربين من تحسين بعض القراءات واختيارها على بعض؛ لكونها أظهر من جهة الإعراب، وأصح في النقل، وأيسر في اللفظ فلا ينكر ذلك، كرواية ورش التي اختارها الشيوخ المتقدمون بالأندلس، فكان الإمام في الجامع

(١) الإبانة عن معاني القراءات - مكي القيسي: ٤٧ - ٤٨.

(٢) المرشد الوجيز - أبو شامة: ١٧٨، وينظر المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز - ابن عطية، أبو محمد عبد الحق بن غالب الأندلسي، تحقيق: عبد السلام عبد الشافي محمد، دار الكتب العلمية، بيروت، ط ١، ١٩٩٣م: ٤/ ١٢٥.

لا يقرأ إلا بها؛ لما فيها من تسهيل النبرات، وترك تحقيقها في جميع المواضع^(١)، فإن كان القراء يختارون الأسهل والأجود، فكذلك القارئ عند النحويين ينبغي أن يختار المتواتر نقلاً والقوي والوجيه عربية، ويعمل على نشره وتبليغه، دون الركون إلى الاختيارات الضعيفة عربية، وإن كانت متواترة نقلاً، ومادام أن القارئ في حالة مزج بين عناصر قراءات متواترة عديدة، كان عليه أن يمزج مراعيًا الوجيهة العربية والقوة النحوية المتأتية من مراعاة جمهور كلام العرب الفصحاء، دون الركون إلى اللغات الضعيفة، والتوجيهات المتكلفة، وهذا منهج دقيق لأهل صنعة العربية الذين كانوا يريدون تنزيه لغة القرآن الكريم عن الميل إلى الضعيف من اللغات، وغير الوجيهة عربية ونحوها، وهي غاية سليمة بنيت على أساس سليم، وهو حرية الاختيار والمزج بين القراءات والترجيح بينها، وأما ما ذكره أبو جعفر النحاس (ت ٣٣٨هـ) في قوله: "السلامة عند أهل الدين - إذا صحّت القراءتان - ألا يقال إحداهما أجود من الأخرى؛ لأنهما جميعاً عن النبي ﷺ، فيأثم من قال ذلك، وكان رؤساء الصحابة ينكرون مثل هذا"^(٢)، فينبغي توجيهه بالتفضيل عند اتحاد الجهة، بأن يقال: هذه القراءة أجود وأحسن من هذه من حيث القراءة أو من حيث النقل، وأما عند اختلاف الجهة التفضيلية، فلا بأس به؛ لأنه يفضل متواتراً على متواتر من حيث موافقة أحدهما لقانون العربية والكثرة الكاثرة من كلام العرب بخلاف القراءة الأخرى، ويدل عليه كلام الزركشي: "لا وجه للترجيح بين بعض القراءات السبع وبعض، في مشهور كتب الأئمة من المفسرين والقراء والنحويين، وليس ذلك راجعاً إلى الطريق حتى يأتي هذا القول، بل مرجعه بكثرة الاستعمال في اللغة والقرآن، أو ظهور المعنى بالنسبة إلى ذلك المقام"^(٣)، ونفهم من قول أبي عمرو بن العلاء: "لولا أنه ليس لي أن أقرأ إلا بما قرئ به لقرأت حرف كذا كذا، وحرف كذا كذا"^(٤)، أن هناك معيارين مختلفين انتبه لهما أبو عمرو، المعيار الأول النقل الصحيح أو المتواتر للقراءة، وهذا المعيار مهم وعليه المدار عند القراء، وعبر عنه ابن الجزري (ت ٨٣٣هـ) خير تعبير: "وأئمة القراء لا تعتمد في شيء من حروف القرآن على الأفضى في اللغة والأفيس في العربية، بل على الأثبت في الأثر والأصح في النقل، والرواية إذا ثبتت

(١) التحرير والتنوير - ابن عاشور: ١ / ٦٢.

(٢) البرهان في علوم القرآن - الزركشي: ١ / ٣٤٠، الاتقان في علوم القرآن - السيوطي: ١ / ٨٣.

(٣) البرهان في علوم القرآن: ١ / ٣٤٠.

(٤) كتاب السبعة - ابن مجاهد: ٤٨.

عندهم لا يردّها قياس عربية ولا فشو لغة؛ لأن القراءة سنة متبعة يلزم قبولها والمصير إليها^(١)، والمعيار الثاني موافقة العربية وأقيستها، وهذا معيار النحاة وعليه مدار صناعتهم، وأن سبب قراءة أبي عمرو لبعض ما يخالف قانون العربية كان لمراعاة قانون القراء؛ لأنه أُفِرِّى من شيوخه بتلك الطريقة، ولو راعى قانون العربية لقرأ بغير الطريقة التي سمعها من شيوخه، وهذا يدلنا على أن النحوي عندما يردّ قراءة متواترة أو صحيحة، فلا يردّها من جهة القراءة والنقل، بل يردّها من جهة العربية^(٢)؛ لأن النحوي ينظر عند بناء قواعده إلى لغة القرآن الكريم على أنها شاهد من شواهده الكثيرة، ولم يقل أحد: إن القرآن كتاب حوى الفصح والكثير والمطرّد والقياسي من كلام العرب، لأنه ليس معجماً عربياً، ولا كتاباً نحويّاً، بل هو نص فيه المطرّد قياساً واستعمالاً، وفيه المطرّد استعمالاً لا قياساً، ولكنه تنزّه عن المطرّد قياساً لا استعمالاً، وغير المطرّد قياساً واستعمالاً، وهذان الأخيران هما اللذان يضعفان النص من الفصاحة والامتانة، والحاصل أن الفرق بين تخير القراء وتخير النحاة، أن الأوّل كان يقوم على مراعاة الكثرة في النقل، والقوة في السند، ثم ينظر الى موافقة المصحف والعربية والمعنى، في حين أن تخير النحاة يستند الى القوة والفصاحة في العربية، والمفاضلة بين القراءات عندهم تقوم على الأقوى والأفصح والأقيس، نتيجة لاختلاف العلمين منهاجاً وهدفاً.

- القراءات المتواترة والصحيحة والشاذة

لقد كان النبي ﷺ يتلقّى الوحي من جبريل عليه السلام، ويتحقق من طريقة النطق وكيفيات الأداء، وعكف الصحابة الكرام وقروءهم المشهورون يتعلمون طرق الأداء، وكيفيات النطق، ويتحرّون الضبط والإتقان فيهما، فكان هناك الجمع الغفير من الصحابة الذين تلقّوا القرآن من النبي ﷺ مباشرة، أو عن طريق الصلوات الخمس وغيرها من النوافل، وطرق النقل والحفظ، فكان التواتر قائماً وملحوظاً والدواعي متضافرة فيه، وأدى الصحابة الكرام رضوان الله عليهم تلك الأمانة إلى جيل التابعين، يعلّمونهم نطق رسول الله ﷺ بالطريقة التي ضبطوها وأتقنوها منه، فمن الضروري والطبيعي أن يشتهر في كل عصر

(١) النشر في القراءات العشر: ١/ ١١، ولينظر الاتقان في علوم القرآن - السيوطي، عبد الرحمن بن أبي بكر (٩١١هـ)، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٧٤م: ١/ ٢٥٩، مناهل العرفان في علوم القرآن - الزرقاني، محمد عبد العظيم، القاهرة، ط٣، ١٩٤٣م: ١/ ٤١٥.

(٢) ينظر البحث اللغوي عند العرب، مع دراسة لقضية التأثير والتأثر - د. أحمد مختار عمر، عالم الكتب، القاهرة، ط٦، ١٩٨٨م: ٢٤ - ٢٧.

جماعة من القراء، في كل طبقة من طبقات الأمة، يتفقون في حفظ القرآن، وإتقان ضبط أدائه والتفرغ لتعليمه، من عصر الصحابة، ثم التابعين، وأتباعهم وهكذا، وإن حدث اختلاف فيما يروون وينقلون، لا يختلفون فيه لعلمهم واطلاعهم على تعدد طرق أداء الوحي المنزل على النبي الأكرم ﷺ، وإنما يقع الاختلاف عند من لم يطلع أو لم يشافه النبي من جهة ومن قرأ عليه من أخرى، ووقع ذلك فعلا في زمن عثمان (ت ٣٥هـ) رضي الله عنه، حيث واجهت القراء في الأمصار الإسلامية مشكلة كبيرة، تتمثل في إنكار بعض المتعلمين من القراء على بعض آخر، حتى وصلت إلى درجة التكذيب والتكفير في الرواية المخالفة، فنشط عثمان إلى أهمية نسخ المصحف المكتوب في زمن النبي ﷺ، والمجموع في عهد أبي بكر الصديق (ت ١٣هـ) رضي الله عنه، فانتخب كتابا موصوفين بالدقة والإتقان، وأمرهم بنسخ المصحف خمس نسخ، وأن يكتبوه عند الاختلاف في بعض الكلمات بلسان قريش، وأن لا يغفلوا اشتغال النسخ على ما تواتر سماعه من النبي ﷺ، ووزع هذه المصاحف على الأمصار الإسلامية، وأمر بإحراق ما عداها من المصاحف الفردية التي ولدت تلك المشكلة، نتيجة اشتغال بعضها على رخصة الأحرف السبعة الكبيرة، ولأنهم كانوا يكتبون وفق معارفهم المختلفة في الإملاء والرسم، فخشي أن يؤدي تعدد الرسم إلى ظهور قراءات يحتملها رسمهم تؤدي إلى تفاقم المشكلة، فأراد جمع الناس على رسم مصاحف مراعى نطق النبي ﷺ، وإن حدث اختلاف في بعض الكلمات فليكتب بلسان قريش، ويصور على طريقة هجائهم، وأجمع الصحابة على ذلك الاختيار ووافقوه عليه، وعلى الرغم من هذا الجمع والتوثيق والنشر، إلا أن هناك خلافات ظهرت بحيث يحتملها الرسم، ولكنها لم ترو بسند صحيح، أو رويت بإسناد صحيح ولكنها تخالف المصاحف العثمانية الخمسة، فوضعوا قواعد ثلاثا لقبول الرواية الصحيحة، وجواز القراءة بها، وهي:

١- صحة النقل.

٢- موافقته لرسم أحد المصاحف العثمانية الخمسة ولو احتمالا.

٣- وجاهتها وسلامتها اللغوية، ولو بوجه من الوجوه.

فهذه الشروط الثلاثة لكي تكون القراءة صحيحة، ويحلّ القراءة بها^(١)، وأما القراءة المتواترة فلا تفتقر إلى هذه الشروط، لأن تواترها كاف في صحتها ودقة نقلها، فجوّزوا القراءة بما يخالف خط المصحف إذا كان متواتراً، وتلقّوا الحروف المتواترة المخالفة للرسم بالقبول^(٢)، وقد انحصر اختيار التواتر عند القراء السبعة للقرآن، وهم: نافع بن أبي نعيم المدني (... - ١٦٩ هـ) وروايه ورش (ت ١٩٧ هـ) وقالون (ت ٢٢٠ هـ)، وعبد الله بن كثير المكي (٤٥ - ١٢٠ هـ) وروايه البزي (ت ٢٥٠ هـ)، وقنبل (ت ٢٩١ هـ)، وأبو عمرو بن العلاء البصري (٦٨ - ١٥٤ هـ) وروايه الدوري (ت ٢٤٦ هـ) والسوسي (ت ٢٦١ هـ)، وعبد الله بن عامر الدمشقي (٨ - ١١٨ هـ) وروايه هشام (ت ٢٤٥ هـ) وابن ذكوان (ت ٢٤٢ هـ)، وعاصم بن أبي النجود الكوفي (... - ١٢٨ هـ) وروايه حفص (ت ١٨٠ هـ) وشعبة (ت ١٩٣ هـ)، وحمزة بن حبيب الزيات الكوفي (٨٠ - ١٥٦ هـ) وروايه خالد (ت ٢٢٠ هـ) والبخاري (ت ٢٢٩ هـ)، والكسائي علي بن حمزة الكوفي (... - ١٨٩ هـ) وروايه الدوري المتقدم والليث (ت ٢٤٠ هـ)، وانحصرت الصحة في القراءات الثلاث المكملّة للعشر، وهم: يعقوب بن إسحاق الحضرمي البصري (ت ٢٠٥ هـ) وروايه روح (ت ٢٣٥ هـ)، ورويس (ت ٢٣٨ هـ)، وأبو جعفر يزيد بن القعقاع المدني (ت ١٣٠ هـ) وروايه ابن وردان (ت حدود ١٦٠ هـ) وابن جَمَاز (ت بعيد ١٧٠ هـ)، وخلف بن هشام البزار الكوفي (ت ٢٢٩ هـ) وروايه الحداد (ت ٣٩٢ هـ) والوراق (ت ٢٨٦ هـ)، وما عدا ذلك فهو من الشاذ، وهم: ابن محيصن (ت ١٢٣ هـ) واليزيدي (ت ٢٠٢ هـ) والحسن (ت ١١٠ هـ) والأعمش (ت ١٤٨ هـ)^(٣)، وعلى الرغم من وضع شروط القراءة الصحيحة إلا أن المسلمين واجهتهم مشكلة أخرى، تمثّلت في قيام أهل الأهواء والعقائد الزائغة، باستخراج وجوه يقرأ بها النص لنصرة مذاهبهم وآرائهم، من دون مراعاة شروط صحة السند، والرواة الثقات الذين نقلوا تلك الأوجه، يقول الدميّاطي (ت ١١١٧ هـ): "ليعلم أن السبب الداعي إلى أخذ القراءة عن القراء المشهورين دون غيرهم، أنه لما كثّر الاختلاف فيما يحتمله رسم المصاحف العثمانية التي وجه بها عثمان رضي الله عنه إلى الأمصار،... فصار أهل الأهواء والبدع يقرؤون بما لا يحلّ تلاوته وفقاً لبدعتهم، فاجمع رأي المسلمين أن يتفقوا على قراءات أئمة ثقات تجردوا للاعتناء بشأن القرآن العظيم، فاخترتوا من كل مصر

(١) النشر في القراءات العشر - ابن الجزري، أبو الخير محمد بن محمد (ت ٨٣٣ هـ)، مراجعة وتصحيح: علي محمد الضباع، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان : ١ / ٩.

(٢) ينظر القراءات القرآنية، تاريخ وتعريف - د. عبد الهادي الفضلي: ١١٥.

(٣) معجم القراءات القرآنية - الدكتور أحمد مختار عمر، والدكتور عبد العال سالم مكرم، مطبوعات جامعة الكويت، ط٢، ١٩٨٨م: ٧٩ وما بعدها.

وجّه إليه مصحف، اختاروا أئمة مشهورين بالثقة والأمانة في النقل وحسن الدراية وكمال العلم، أفنوا عمرهم في القراءة والإفراء، واشتهر أمرهم، وأجمع أهل مصرهم على عدالتهم، ولم تخرج قراءتهم عن خط مصحفهم، ثم إن القراء الموصوفين بما ذكر بعد ذلك تفرقوا في البلاد، وخلفهم الأئمة لذلك ميزاناً يرجع إليه، وهو السند والرسم والعربية^(١)، يقول ابن عاشور: "وهذه الشروط الثلاثة، هي شروط في قبول القراءة إذا كانت غير متواترة عن النبي ﷺ، بأن كانت صحيحة السند إلى النبي ﷺ، ولكنها لم تبلغ حدّ التواتر فهي بمنزلة الحديث الصحيح، وأما القراءة المتواترة فهي غنية عن هذه الشروط؛ لأن تواترها يجعلها حجة في العربية^(٢)، ويغنيها عن الاعتضاد بموافقة المصحف المجمع عليه... والمراد بموافقة خط المصحف موافقة أحد المصاحف الأئمة التي وجّه بها عثمان بن عفان إلى أمصار الإسلام؛ إذ قد يكون اختلاف يسير نادر بين بعضها، مثل زيادة الواو في: (وَسَارِعُوا إِلَى مَغْفِرَةٍ مِّن رَّبِّكُمْ/ آل عمران - آ: ١٣٣) في مصحف الكوفة، ومثل زيادة الفاء في قوله: (وَمَا أَصَابَكُمْ مِّن مُّصِيبَةٍ فَبِمَا كَسَبَتْ أَيْدِيكُمْ/ الشورى - آ: ٣٠)، فذلك اختلاف ناشئ عن القراءة بالوجهين بين الحفاظ من زمن الصحابة، الذين تلقوا القرآن عن النبي ﷺ، لأنه قد أثبتته ناسخو المصحف في زمن عثمان، فلا ينافي التواتر إذ لا تعارض، إذا كان المنقول عنه قد نطق بما نقله عنه الناقلون في زمانين أو أزمنة، أو كان قد أذن للناقلين أن يقرؤوا بأحد اللفظين أو الألفاظ^(٣)، ولذا قال السخاوي (ت ٦٤٣هـ): "متى تعارض الرسم والقراءة المتواترة أو المشهورة يؤخذ بالقراءة"^(٤)، وأما المهتمون بالقراءات الثلاث المكملة للعشرة، فإنهم يتوقفون عند الشروط الثلاثة السابقة، ويطابقون ما لديهم بها لبيان صحته وقوته، فإن كان النص منقولاً بسند صحيح لا متواتر، كان لا بدّ له من موافقة رسم المصحف، ولذا وقف القراء من ابن شنبوذ (ت ٣٢٧هـ) موقفاً

(١) إتحاق فضلاء البشر في القراءات الأربعة عشر - الدمياطي، شهاب الدين أحمد بن محمد بن عبد الغني، تحقيق: أنيس مهرة، دار الكتب العلمية، لبنان، ط ١، ١٩٩٨م: ٧-٨.

(٢) لكن يجوز نقدها من جهة موافقتها للفيصح والأفصح من كلام العرب، لا من جهة تواترها ونقلها، ولا يدعي أحد أن ألفاظ القراءات ومثلها ألفاظ الحديث النبوي توافق الكثير المسموع من كلام العرب، بل قد تأتي موافقة للهجة معينة لم تشتهر وتتداول بين أبناء العربية، وفي ذلك من إشارات الإعجاز ما لا يخفى على المتأمل.

(٣) التحرير والتنوير - ابن عاشور: ٥٤.

(٤) غيث النفع في القراءات السبع - الصفاقسي، علي النوري (ت ١١١٨هـ)، بهامش سراج القارئ، القاهرة، مطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده، ط ٣، ١٩٥٤م: ٢١٨.

صارما؛ لأنه كان يرى جواز القراءة بما صحَّ سنده وإن خالف رسم المصحف^(١)، ويسهم النحويون في احترام موافقة صحة السند لرسم المصحف العثماني بنصيب، فهذا الكسائي يقول: "السين في الصراط أسيّر في كلام العرب، ولكن أقرأ بالصاد، أتبع الكتاب، الكتاب بالصاد"^(٢)، ويقول الفراء معلقاً على قراءة أبي عمرو بن العلاء: (إِنْ هَذَيْنِ لَسَاحِرَانِ/ طه- آ: ٦٣): "اتباع المصحف إذا وجدت له وجها من كلام العرب، وقراءة القرآن أحب إليّ من خلفه، وقد كان أبو عمرو يقرأ: إن هذين لساحران، ولست أجتريّ على ذلك"^(٣)، وهذا الموقف النحوي يشير إلى حرص النحاة على شروط القراءة الصحيحة، وأنهم كانوا يريدون خلو النص القرآني من مخالفة تلك الشروط، ويعملون على إيجاد التأويلات والحجج المناسبة التي تسوّغ الخروج عن قواعدهم وأقيستهم والكثرة الكاثرة من كلام العرب ما أمكن إلى ذلك سبيل، ولا يجتروون على مخالفة شرطي السند وخط المصحف، فإن كانت القراءة صحيحة سنداً وموافقة لخط المصحف، ولكنها ضعيفة عربية، نبهوا إليه وأرشدوا القارئ إلى وجه الضعف، ولكن من دون إلغاء لمشروعيته مادام أنه يحتمل وجها من العربية ولو ضعيفاً، وأما القراءات الشاذة التي لم تنقل بسند صحيح معتبر، فقد رفضت وحرمت القراءة بها، ولو كانت موافقة لأحد المصاحف العثمانية ولها وجه من العربية، فالذي:" قاله مالك (ت ١٧٩هـ) والشافعي (ت ٢٠٤هـ)، أن ما دون العشر لا تجوز القراءة به، ولا أخذ حكم منه لمخالفته المصحف الذي كتب فيه ما تواتر، فكان ما خلفه غير متواتر، فلا يكون قرآناً"^(٤)، فالمدار والمعتبر عند القراء في الحكم على القراءة صحة وشذوذاً، كان يقوم على صحة السند من عدمه، يقول ابن عاشور: "صحة السند الذي تروى به القراءة لتكون مقبولة فهو شرط لا محيد عنه؛ إذ قد تكون القراءة موافقة لرسم المصحف، وموافقة لوجه العربية، لكنها لا تكون مروية بسند صحيح، كما ذكر في المزهري أن حماد بن الزبير قرأ: (إِلَّا عَن مَّوْعِدَةٍ وَعَدَّهَا أَبَاةَ/ التوبة- آ: ١١٤) بالباء الموحدة، وإنما هي (إِيَّاه) بنحوية، وقرأ: (بَلِ الَّذِينَ كَفَرُوا فِي غِرَّةٍ وَسُقَاقٍ/ ص- آ: ٢) بغين معجمة وراء مهملة، وإنما هي (عِرَّة)

(١) لطائف الإشارات لفنون القراءات- القسطلاني، شهاب الدين أحمد بن محمد (ت ٩٢٣هـ)، تحقيق وتعليق: الشيخ عامر السيد عثمان، والدكتور عبد الصبور شاهين، القاهرة، ١٩٧٢م: ١/ ١٠٥.

(٢) كتاب السبعة- ابن مجاهد، أبو بكر أحمد بن موسى بن العباس البغدادي (ت ٣٢٤هـ)، تحقيق د. شوقي ضيف، القاهرة، دار المعارف، ١٩٧٢م: ١٠٧.

(٣) معاني القرآن- الفراء، أبو زكريا يحيى بن زياد (ت ٢٠٧هـ)، تحقيق: عبد الفتاح إسماعيل شلبي، القاهرة، ١٩٧٣م: ٣/ ٢٥٩.

(٤) التحرير والتنوير- ابن عاشور: ١/ ٥٤.

بعين مهملة وزاي، وقراً: (لَكُلِّ امْرِيٍّ مِّنْهُمْ يَوْمَئِذٍ شَأْنٌ يُعِينِيهِ/ عبس- آ: ٣٧) بعين مهملة، وإنما هي (يُعِينِيهِ) بغين معجمة، ذلك أنه لم يقرأ القرآن على أحد، وإنما حفظه من المصحف^(١)، وقد يجوز الوجه العربية، ولكنه لم ينقل، فتمتعت القراءة به، يقول أبو علي الفارسي (ت ٣٧٧هـ): "والإمالة في مالك في القياس لا تمتنع... وليس كل ما جاز في قياس العربية تسوغ التلاوة به، حتى ينضم إلى ذلك الأثر المستفيض بقراءة السلف له وأخذهم به؛ لأن القراءة سنة"^(٢)، فلا بدّ من اجتماع الشروط الثلاثة للحكم على القراءة بالصحة، وأن تخلف شرط منها يؤدي إلى الحكم عليها بالشذوذ، وأما إذا تخلف شرط السند فهي ردٌّ.

- موافقة العربية ولو بوجه

هذا ثالث شرط من شروط القراءة الصحيحة المعتمدة عند القراء، لقبولها وجواز القراءة بها، وقد سبق أن فرّقنا بين القراءات المتواترة والقراءات الصحيحة والشاذة، فالسبع المتواترة تقبل من غير شرط، أي أن تواترها كاف في حجيتها العقدية والتشريعية وقبولها والقراءة بها دون الموافقة في الرسم والعربية، وأما القراءات الثلاث الصحيحة المكملة للعشرة، فهي لم تنقل بالتواتر، وإنما بأسانيد صحيحة آحادية، والسند الصحيح شرط من شروط قبولها، فلا يكفي أن تكون القراءة موافقة لخط المصحف وللعربية في قبولها، فلا بدّ من أن تنقل بسند صحيح، كما أن نقلها بسند صحيح غير كاف في صحتها إن لم تكن موافقة لخط المصحف، ولذا تردّ القراءة حينئذ، ولكن الأمر الذي ينبغي التوقف عنده، هو الشرط الثالث من شروط القراءة الصحيحة، وهو موافقة العربية ولو بوجه، حيث يفرض السؤال الآتي نفسه، هل يعقل أن تكون القراءة منقولة بسند صحيح وموافقة لخط المصحف العثماني، ولا تكون موافقة للعربية ولو بوجه؟ فإن كان الأمر غير معقول، فلمّ اشترط القراء هذا الشرط؟ وجعلوه شرطاً من شروط قبول القراءة، وكونها قراءة صحيحة، حتى رأى الدكتور غانم قدوري الحمد أن هذا الشرط وضعه النحاة، ولم يضعه القراء بقوله: "وكان مقياس قبول القراءة بعد نسخ المصاحف يقوم على أساس صحة نقلها، وعدم خروجها عن الرسم، ولم يكن من بين شروط القراءة الصحيحة موافقة العربية،... لكن النحاة اشترطوا أن تكون القراءة

(١) م: ٦٠ / ١.

(٢) الحجة في علل القراءات السبع- أبو علي الفارسي، الحسن بن أحمد (ت ٣٧٧هـ)، تحقيق: علي النجدي ناصف وعبد الحلیم النجار وعبد الفتاح إسماعيل شلبي، دار الكاتب العربي للطباعة والنشر، القاهرة، ط ١، ١٩٦٥م: ٢٩ / ١.

موافقة للكثير من كلام العرب^(١)، وهذا التصور مرجوح؛ لأن النحويين لم يضعوا هذا الشرط، بل وضعه وارثناه القراء^(٢)، واعتمدوا عليه في تحديد القراءة الصحيحة التي تحلّ القراءة بها، وأعتقد أن منشأ هذا الضابط قائم على كون القرآن عربياً، وأنه منزل بلغة العرب للإعجاز والتحدي، بل إن ابن الجزري يرى في حالة اختلال ركن من الأركان الثلاثة وصف تلك القراءة بالشذوذ والضعف والبطلان، سواء كانت عن السبعة أم عمّن هو أكبر منهم، ولذا ينبغي التوقف ملياً عند هذا الشرط لكي تكون القراءة صحيحة، فلو تصوّرنا قراءة منقولة بسند صحيح وموافقة لخط المصحف، فهل يمكن أن تكون القراءة حينئذ غير موافقة للعربية، وللإجابة عن هذا نريد أن نتوقف عند معنى القيد (ولو بوجه)، حيث يقول ابن الجزري: "وقولنا في الضابط (ولو بوجه) نريد به وجهها من وجوه النحو، سواء كان أفصح أم فصيحاً، مجمعاً عليه أم مختلفاً فيه، اختلافاً لا يضرّ مثله"^(٣)، فعلى هذا التفسير لموافقة العربية، قد تكون القراءة متمتعة بالشرطين الأولين، إلا أنها غير موافقة للفصيح والأفصح، ولا للمجمع عليه والمختلف فيه، بل قد تكون لغة من غير الفصيح والأفصح، أو تركيباً من غير التراكيب الفصيحة والفصحى، أو مختلف فيه اختلافاً يضرّ، بخلاف من لا يعتد بقوله إزاء الكثير من النحويين، وهذا الفهم والتصوير يجعلنا نفهم سرّ اعتراض النحويين على كثير من القراءات الصحيحة مقارنة بالقليل من القراءات المتواترة، فهم يرون أن شرط قبول القراءة موافقة العربية ولو بوجه، وهم عندما يعترضون على القراءة الصحيحة السند الموافقة لخط المصحف يعتقدون أنها غير موافقة للفصيح والأفصح والمجمع عليه والمختلف عليه بين النحويين، ويرون خلاف بعض النحويين غير معتمد به لضعف قائله، فحينئذ يوجهون سهام نقدهم لتلك القراءات الأحادية، وإن رويت عن السبعة، أو عمّن هو أكبر منهم، وهم عندما يعترضون على تلك القراءات الخالية من الشرط الثالث يريدون تنزيه لغة القرآن وتراكيبه عن الحمل على الغريب والشاذ والتركيب المهلهل الركيك، وأما القراءات المتواترة التي لا ينظر فيها إلى شرط غير التواتر، فإنما اعترضوا على بعضها، إما لاعتقاد بعضهم بأنها من الصحيحة دون المتواترة، أو لعدم تفريقهم بين الصحيحة والمتواترة، فيرون خضوع كلا النوعين للشرط نفسها، ولأن حجية المتواتر مختصّ بالعقائد والتشريعات، وأما في النحو والصرف فإن كان مخالفاً للكثير المسموع فليس بحجة، بل يحفظ ولا يقاس عليه، على أن هناك

(١) محاضرات في علوم القرآن - د. غانم قدوري الحمد: ١٧٢.

(٢) المرشد الوجيز - أبو شامة: ١٧٨، النشر في القراءات العشر - ابن الجزري: ١ / ٩.

(٣) النشر في القراءات العشر - ابن الجزري: ١ / ٩.

تقسيمًا آخر لدى علماء القراءات يقوم على أن القراءات بحسب سندها ستة أقسام^(١)، هي: المتواترات، والمشهورات، والآحاد، والشاذات، والموضوعات، والمدرجات، والنوعان الأعلان تصحّ القراءة بهما، بخلاف الأربعة البواقى، والمشهور عندهم ما توافرت فيه الشروط الثلاثة، والآحاد ما اختلف فيها شرطاً الرسم والعربية مع صحة السند، ونفد منه في تسويغ ما أنكره النحاة من قراءات رؤوها من قبيل الآحاد دون النوعين الأولين، فهم في أكثر اعتراضاتهم على القراءات كانوا يرونها قراءات أحادية مخالفة لقوانين العربية، وبهذا التصور نستطيع أن نرد الكثير من النقد الموجه للنحاة ظلماً وهضماً لحقهم وعمق دراساتهم، من مثل قول القائل: إن: "موافقة اللغة العربية ولو بوجه فصيح أو أفصح شرط من شروط القراءة المقبولة، فكون القراءة تخالف الوجه الأفصح في اللغة لا يعني أنها تخالف اللغة بالكلية، لأن اللغة واسعة، فيها المشهور والضعيف والنادر والغريب، والأولى بعلماء النحو أن يجعلوا القراءات المتواترة حجة على العربية وحاكمة عليها وأساساً لها، لا أن يجعلوا قواعد اللغة أساساً للقراءات"، ومثل هذا الكلام كثير ملئت به كتب المعاصرين خاصة، ينبغي العمل على إعادة النظر فيه، فالنحوي بقواعده لا يريد أن يكون حكماً على القراءات، ولا يجعل من اللغة أساساً لها، بعدما عرفنا وأدركنا الحقائق السابقة التي توخينا عرضها إنصافاً للنحاة وصنيعهم، أو من مثل قول القائل: "فهل أحاط النحويون باللغة أكثر من إحاطة الله سبحانه بها، حتى يقولوا هذا وجه لا يصح في اللغة، مع أنه منقول بالتواتر؟"، وغيره من النقول التي طفحت بها الكتب المهاجمة للنحو العربي والنحاة، مع أنهم كانوا يرومون تنزيه كلام الله تعالى عن الضعيف والغريب والنادر والشاذ، ويحملونه على الفصيح والأفصح، أو من مثل قول القائل: "والعجب كل العجب من بعض علماء النحو أنهم يثبتون لغة بيت أو عبارة قد لا يعرف قائلها، ولا صدق ناقلها، ولا يثبتونها بالقراءات المتواترة التي نقلها أئمة القراءة"^(٢)، لأن صاحب هذا القول تناسى أن تواتر القراءة غير تواتر اللغة، فقد تكون القراءة متواترة نقلاً، شاذة لغة، كما تكون القراءة شاذة نقلاً فصيحة لغة، ونسي هؤلاء الناقدون أنهم يخلطون مصطلحات علمية لعلمين متغايرين، فالتواتر القرائي هو تواتر نقل لرجال يستحيل تواطؤهم على الكذب، ولا يلزم منه أن يكون فاشياً في اللغة، والشاذ القرائي قد يكون شذوذه من جهة عدم صحة السند، إلا أنه مستعمل كثيراً في اللغة، فهناك تداخل في

(١) مناهل العرفان في علوم القرآن - الزرقاني: ١ / ٤٣٩.

(٢) ينظر في توثيق النصوص الثلاثة المتقدمة: الشواهد والاستشهاد في النحو - النائلة: ٢٤٦، ٢٥٢، ٢٥٨، القراءات وأثرها في علوم العربية - د. محمد سالم محيسن، مكتبة الكليات الأزهرية، القاهرة: ٢ / ٢١٧، ٢٣٥.

المصطلحات ومزج بين علمين مختلفين في الغاية؛ لأن غاية القراء نقل ألفاظ القرآن بصورة متواترة أو صحيحة، وغاية النحويين وضع قوانين وقواعد تحكم عمليات الكلام، ومما لا شك فيه أن تصادم عمليات الوضع للقواعد مع بعض المنقولات المتواترة والصحيحة، لكن ليس من جهة نقلها، وإنما من جهة موافقتها للأفيس والأكثر من كلام العرب الناطقين.

إن اعتراض النحاة على القراء السبعة أو القراءات الصحيحة سندا لم يكن من جهة الرواية، وإنما من جهة موافقة تلك القراءة للقياس المبني على الاستقراء الكثير، بدليل موافقة النحاة على بناء قواعدهم من قراءات شاذة، فلم يكن ذلك مبنيا على جهة الرواية، بل كان موافقا للكثرة الكاثرة من كلام العرب، التي بنيت قواعدهم وأقيستهم عليه، ذلك أن النحويين آمنوا بأن القراءة سنة، وأن القارئ يقرأ كما سمع من دون تغيير، ولكنهم لحظوا أمرا مهما، وهو أن القارئ قد وصلت إليه أكثر من طريقة من طرق الأداء، فعند اختياره طريقة تخالف القواعد، كانوا يوجهون نقدهم له، وأنه كان يجدر بالقارئ أن يختار الطريقة التي لا تخالف الكثير من الكلام العربي، ويعتمد على المتواتر الموافق دون المتواتر المخالف، فالنحاة اعتبروا شروط قبول القراءة أن يكون لها وجه من العربية مقبول، وتلك القراءات التي ردها لم يكن لها ذلك الوجه الوجيه.

- ظاهرة تخطئة القراء

لم يكن النحاة بدعا في ردّ القراءات وتخطئتها وتوهينها، وليسوا هم الذين فتحوا الباب للآخرين لينهجوا نهجهم، بل شارك النحويين الفقهاء والمفسرون والقراء أنفسهم في ذلك الأمر، فقد سئل الإمام مالك بن أنس عن النبر في القرآن، فقال: " إني لأكرهه وما يعجبني ذلك، قال ابن رشد في البيان: يعنى بالنبر ههنا إظهار الهمزة في كل موضع على الأصل، فكره ذلك واستحب فيه التسهيل على رواية ورش، لما جاء من أن رسول الله ﷺ لم تكن لغته الهمز، أي إظهار الهمز في الكلمات المهموزة، بل كان ينطق بالهمزة مسهّلة إلى أحرف علة من جنس حركتها، مثل ياجوج وماجوج بالألف دون الهمز، ومثل الذئب في الذئب، ومثل مومن في مؤمن، ثم قال: ولهذا المعنى كان العمل جاريا في قرطبة قديما، أن لا يقرأ الإمام بالجامع في الصلاة إلا برواية ورش، وإنما تغيّر ذلك وتركت المحافظة عليه منذ زمن قريب^(١)، وهذا النص يفيد أن الإمام مالك كان يفضل قراءة على قراءة، وهما متواترتان، وسبب التفضيل ليس

(١) التحرير والتنوير - ابن عاشور: ٦٢ / ١.

راجعا إلى التواتر، وإنما راجع إلى جهة أخرى، وهي رغبته في مطابقة نطق النبي ﷺ، مع أن النبي قد نطق بالنبر والهمز، لكن الأكثر في لسان قريش عدمه، ولذا أراد المتابعة في الأكثر، فالنفضيل بين القراءات، وكراهة بعضها لم يكن لذات القراءة، بل لأمر آخر راعاه المرجح على وفق تخصصه العلمي، فالفقيه يطمح إلى كون حركاته وأفعاله وأقواله مشابهة لحركات وأقوال وأفعال النبي ﷺ، كما: "كره مالك رحمه الله القراءة بالإمالة مع ثبوتها عن القراء، وهي مروية عن مقرئ المدينة نافع من رواية ورش عنه، وانفرد بروايته أهل مصر"^(١)، وفي هذا النقل ما يفيد ابن الحاجب فيما ذهب إليه، من كون القراءات متواترة فيما لا يكون من قبيل الأداء، كالمد والإمالة والتنقيل والتخفيف...، وليس هذا ما يهمننا بقدر ما نريد التركيز عليه، وهو أن التقوية للقراءات والتضعيف لها، أو الكراهة التنزيهية قد وقعت من الفقهاء قبل أن يقوم النحويون بوضع قواعدهم وأقيستهم، وبيان موقفهم من بعض القراءات المخالفة للمطرد من كلام العرب، ولعل هذا الموقف الفقهي هو الذي منح النحويين الجرأة وإمكانية الرد والتخطئة لبعض القراءات القرآنية، كما أورد الزركشي أن: "المشهور عن أحمد كراهة قراءة حمزة؛ لما فيها من الكسر والإدغام وزيادة المد، ونقل عنه كراهة قراءة الكسائي، لأنها كقراءة حمزة في الإمالة والإدغام"^(٢)، وكراهته لهاتين القراءتين لا يدل على اعتقاده عدم تواترهما، وإنما راجع إلى ما اختاره ابن الحاجب من كون طرق الأداء ثابتة أصولها بالتواتر، وفروعها بالقياس عليه، فليست كلها من المتواتر، ولربما وجد القارئ في الصلاة - إن اختارها - أكثر من الإمالات والمد بحيث يخرج عن الطريقة المألوفة في القراءة.

وكان شيخ المفسرين ومقدمهم أبو جعفر ابن جرير الطبري يتخير بين القراءات، ويرجح بعضها على بعض، ويوهن ويبضع بعضها الآخر، وتبعه على ذلك الزمخشري وابن عطية، من ذلك ما ذكره عند قوله تعالى: (إِلَّا أَنْ تَكُونَ تِجَارَةً حَاضِرَةً/البقرة- آ: ٢٨٢) التي قرئت (تجارة حاضرة) بالرفع والنصب، من أنه لا يستجيز القراءة بغير الرفع في كل من الكلمتين، ويرفض قراءة النصب وإن كانت متواترة، وقد قرأ بها عاصم^(٣)، وقوله تعالى: (وَإِنْ كُنْتُمْ عَلَى سَفَرٍ وَلَمْ تَجِدُوا كَاتِبًا فَرِهَانًا مَّقْبُوضَةً/البقرة- آ: ٢٨٣) إذ

(١) م.ن: ١/ ٥٢.

(٢) البحر المحيط في أصول الفقه: ١/ ٣٧٦.

(٣) النشرفي القراءات العشر- ابن الجزري: ٢/ ٢٣٧، البحر المحيط- أبو حيان، أنير الدين أبو عبد الله محمد بن

يوسف الأندلسي الغرناطي (ت ٧٤٥هـ)، مطبعة السعادة، القاهرة، ط ١، ١٣٢٨هـ: ٢/ ٢٦٨.

قرأ ابن كثير وأبو عمرو (فرُهْن) بضم الراء والهاء جمع زَهْن كسُفِّف وسُفِّف، وروي عنهما أيضاً (فرُهْن)، وقرأ الخمسة نافع وابن عامر وعاصم وحمرزة والكسائي (فرهان) بكسر الهاء وإثبات الألف^(١)، ومع تواتر القراءات الثلاث إلا أن ابن جرير يرد قراءة (رُهْن)، ويقول: "وأما جمع الفعل على الفعل فشاذا قليل"^(٢)، والكثير من النصوص التي تدل على رفضه قراءات متواترة، فضلا عن الشاذة والضعيفة، ولكن لو توقفنا متأمليين سرّ رفضه تلك القراءات المتواترة، لأدركنا أن رفضه لها لم يكن من حيث إنكار تواترها، وإنما لضعفها في العربية وقوانين اللغة، فقوله (شاذ قليل) أي من حيث أوزان الجموع المنقولة عن العرب، لا من حيث القراءة فهي صحيحة سندا شاذة لغة، ومن الطبيعي أن يختلف التقويم للأشياء عند اختلاف زاوية النظر والغرض، فلو كان نظر ابن جرير للقراءة المرفوضة من حيث صحة سندها لما أقدم على هذا الأمر لتواترها وصحة نقلها، وأما أنه ناظر لها من حيث عربيّتها وموافقتها للمطرّد من الكلام العربي، فتستحيل الآية إلى نص لغوي يخضع للشروط نفسها المعتمدة في اطراد الكلام وعدمه، وهذا يذكرنا بتفرقة البلاغيين بين الخبر والإنشاء، فلو نظر البلاغي للنص القرآني من حيث صدق قائله، لما كان هناك نصّ قرآني يحتمل الخبرية البتة، إلا أن زاوية نظره كانت تقتصر على النص بغض النظر عن قائله، ولذا يخضع الخبر القرآني إلى ما يخضع له أي نص لغوي يحتمل الصدق والكذب أو لا، فينقسم حينئذ إلى: خبر وإنشاء، وهذا أساس علمي لمن أراد أن يتعامل مع النصوص بروح العلوم وقوانينها، التي تختلف زوايا نظرها حسب اختلاف مناهجها وأهدافها، التي تريد تحقيقها.

تقدم أن بعض القراءات والأوجه الأدائية تعرّضت للنقد من الفقهاء والمفسرين، ونبه على أنها تعرّضت لشيء من ذلك من القراء أنفسهم، فقد أورد مكي بن أبي طالب قراءة حمزة لقوله تعالى: (وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامَ/ النساء- آ: ١)؛ بجر (الأرحام) عطفًا على الضمير المخفوض في (به)؛ ليعلق بالقول: "وهو قبيح عند البصريين، قليل في الاستعمال، بعيد في القياس"^(٣)، ويعلل ذلك من دون الاعتراض عليه، أو تسجيل موقف ضد البصريين، ويبدو أنه موافق لهم في اعتراضهم على الرواية المتواترة، وأن راويها قد ارتكب مخالفة للكثير من الكلام العربي، مسموعه ومقيسه، بل إن الكسائي وهو أحد القراء السبعة قال: "من قرأ (قَدْ سَمِعَ/ المجادلة- آ: ١) فبيّن الدال عن السين، فلسانه أعجمي ليس

(١) النشر في القراءات العشر- ابن الجزري: ٢/ ٢٣٧.

(٢) جامع البيان في تأويل آي القرآن- الطبري، أبو جعفر محمد بن جرير (ت ٣١٠هـ)، تقديم: الشيخ خليل الميس، دار الفكر: ٣/ ١٨٩.

(٣) الكشف عن وجوه القراءات- مكي القيسي: ١/ ٣٧٥.

بعربي"، في حين أن بيان الدال من القراءات السبع، حيث كان ابن كثير وقالون وعاصم يظهرون الدال^(١)، كما خطأ أبو عمرو بن العلاء وهو أحد السبعة قراءة نافع وابن عامر، وهما من السبعة أيضا قراءتهما قوله تعالى: (قَالَ أَنحَاجُونِي فِي اللَّهِ/ الْأُنْعَام - آ: ٨٠) بنون خفيفة، وقراءة نافع قوله تعالى: (فَبِمَ يُبَشِّرُونَ/ الحجر - آ: ٥٤)، محتجا بأنه لا يقال: أنتم تقوموا، بحذف نون الإعراب^(٢)، وإذا كان القراء يعترض بعضهم على بعض، ويرى في قراءته قوة ورجحانا على غيرها من القراءات، مع أنهم صادرون عن علم واحد، ومنهج واحد ذي مصطلحات وغايات متحدة، فلا عجب من النحاة إن وجَّهوا اعتراضاتهم على بعض القراءات المتواترة والصحيحة، مع أن غايات العلمين مختلفة، والمناهج المعتمدة في القوة والرجحان متباينة، فالقوي عند القراء هو المتواتر، أو المنقول بالسند الصحيح مع موافقة خط المصحف والوجهة العربية، في حين أن القوي عند النحاة هو الموافق للكثير من الكلام العربي، والمطابق للقواعد والأقيسة المستتبطة من المطرد الكثير، لتشييد علم متماسك الأجزاء، غير متصادم المباحث، خال من التناقض والاضطراب.

ولقد تنبعت اعتراضات النحاة على القراءات القرآنية المتواترة والصحيحة، فوجدتها مشتملة على المواقف الآتية:

- لا تعارض في الموقف النحوي بين عدم التعرض للقراء والقراءات أحيانا، وردها أحيانا أخرى، فقد كانوا يصرِّحون بأن القراءة لا تخالف؛ لأنها السنة^(٣)، ومع ذلك يعترضون بالتوهين للقارئ والقراءة مع كونها صحيحة أو متواترة، وإنما لا يعدّ هذا الموقف متناقضا متعارضاً؛ لأن النحوي عندما ينظر للآية من جهة النقل فهي صحيحة الثبوت، لا مجال للاعتراض عليها؛ وعندما ينظر للقراءة والقارئ من جهة مطابقة المقروء للكثير من الكلام العربي الذي تم استقراؤه، يتجرّد النص عن السند والنقل، ويصبح نصا لغويا كبقية النصوص تتعرض للنقد والتوجيه والتضعيف والتخطئة؛ لأسباب وأدلة يراها النحوي مقنعة في إثبات دعواه.

(١) ينظر البحر المحيط - أبو حيان: ٢٣٢ / ٨، التيسير في القراءات السبع - الداني، أبو عمرو عثمان بن سعيد (ت ٤٤٤هـ)، عني بتصحيحه: أوتويرنزل، مطبعة الدولة، استانبول، ١٩٣٠م: ٤٢.

(٢) البحث اللغوي عند العرب - د. أحمد مختار عمر: ٢٨.

(٣) الكتاب - سيبويه، أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر (ت ١٨٠هـ)، تحقيق: عبد السلام هارون، القاهرة، ط٣، ١٩٨٨م: ٧٤ / ١.

- لم يخضع النحاة النصّ القرآني لأقيستهم وقواعدهم كما هو المشهور في التداول بين المتخصصين والمؤلفين^(١)؛ لأن هذه العبارة جارحة الى حد بعيد، وبعيدة عن طبيعة الموقف النحوي من النصّ القرآني، وإنما أخضع النحاة القراءة لا من حيث كونها نصاً قرآنياً له قدسيته ومكانته الجليلة عندهم، بل من حيث كونه نصاً لغوياً مجرداً بغضّ النظر عن قائله، فأروا في ذلك النصّ اللغوي عدم المقاربة مع ما استقرئ من نصوص فصحي وفصيحة، ولئلا تتعرّض قواعد ما استقرئ الى الخلط والاضطراب والتناقض، ضعفوا تلك النصوص اللغوية لمخالفتها الكثير المسموع من الكلام العربي، ولم ينطلقوا في تخطئهم وتضعيفهم من كونها نصاً قرآنياً، ولذا كانوا يقولون حينئذ: إن القراءة لا تخالف؛ لأنها السنة، فالذي أخضع في الحقيقة هي القراءة والرواية من حيث كونها نصاً لغوياً محضاً، ولذا يقولون: ضعيفة عربية أو لغة، واعتقدوا - وهم محقون - أن بناء قاعدة لهذا الخارج عن الكثير المسموع يربك القواعد، ويوقعها في الاضطراب والتصادم.

- يحاول النحوي بكل ما أوتي من قوة، وما يمتلكه من أصول وأسس علمية أن ينزّه القراءة القرآنية عن المخالفة للكثير والقياسي من الكلام العربي، ويحاول أن يوجد الوجوه القوية التي يمكن حمل القراءة عليها، تنزيها لها عن الضعف، وإعلاء لشأن القراءة القرآنية عن الوهم والخطأ، فيلجأون بدلا من التخطئة والتضعيف الى التأويل والتقدير، فإن لم يجد لذلك سبيلا لجأ إلى التشكيك في الراوي الذي نقل القراءة دون القارئ، أي أن التلميذ توهم أمرا لم يقصده القارئ والشيخ^(٢).

- نلاحظ في تخطئة النحويين للقراءات القرآنية من حيث كونها نصاً لغوياً مجرداً، النية الحسنة السليمة، فهم يطمحون من خلال عمليات التوجيه والتأويل والتقدير إلى حمل القراءة القرآنية على الفصح والأفصح من الكلام العربي، فيما تمّ استقراؤه وضبطه، مبعدين عن النصّ القرآني من خلال القراءة القرآنية علامات الضعف والشذوذ، منزّهين له عن سمات النقص والقصور للشائع في الاستعمال من

(١) الأصول، دراسة أبنستولوجية للفكر اللغوي عند العرب- د. تمام حسان، العراق، دار الشؤون الثقافية العامة ، بغداد، ١٩٨٨م: ٣٣.

(٢) ينظر الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل- الزمخشري، أبو القاسم محمود بن عمر (ت ٥٣٨هـ)، تحقيق: عبد الرزاق المهدي، دار إحياء التراث العربي، بيروت: ٣/ ٢٧٨، الكتاب- سيبويه: ٢/ ٢٩٧، الخصائص- ابن جني، أبو الفتح عثمان (ت ٣٩٢هـ)، تحقيق: محمد علي النجار، بغداد، ط٤، ١٩٩٠م: ٢/ ٧٢-٧٣.

الكلام العربي، يقول الزمخشري عن قراءة (قَتْلُ أَوْلَادِهِمْ شُرَكَائِهِمْ/ الأنعام- آ: ١٣٧): "لو كان في مكان الضرورات وهو الشعر لكان سمجا مردودا... فكيف به في الكلام المنثور؟ فكيف به في القرآن المعجز بحسن نظمه وجزالته؟"^(١).

- ولقد قمت بإحصاء^(٢) لما يتردد ذكره في المصنفات القديمة والمعاصرة - مع ما تقدم ذكره في البحث - من مؤاخذات على النحويين البصريين والكوفيين للقراءات القرآنية بألفاظ: التخطئة والتلحين وعدم الرجحان والضعف والقبح والرداءة، من حيث كونها نصا لغويا مجردا، فوجدته لا يتناسب مع التهويل، الذي تعرض له هذا الموقف النحوي من القراءات القرآنية، لدى النقاد القدامى والمعاصرين، فقد اعترضوا على قراءة حمزة بن حبيب الزيات المتواترة لقوله تعالى: (وَأَنْقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامَ/ النساء- آ: ١) بجر الأرحام، وقراءة ابن عامر المتواترة لقوله تعالى: (قَتْلُ أَوْلَادِهِمْ شُرَكَائِهِمْ/ الأنعام- آ: ١٣٧) بنصب الأولاد وجر الشركاء، وقراءة ابن عامر والكسائي في (النحل وبيس) المتواترة قوله تعالى: (كُنْ فَيَكُونُ/ النحل- آ: ٤٠، يس-آ: ٨٢) بالنصب، وقراءة قالون ونافع المتواترة بهمز (نبيء وبريئة)، وقراءة أبي جعفر يزيد بن القعقاع الصحيحة لقوله تعالى: (لِلْمَلَائِكَةِ اسْجُدُوا/ البقرة- آ: ٣٤) بضم التاء وصلا اتباعا لحركة الجيم، وقراءة أبي عمرو بالإدغام في قوله تعالى: (شَهْرٌ رَمَضَانَ/ البقرة- آ: ١٨٥) و(فِيهِ هُدًى/ البقرة- آ: ٢) و(إِنَّهُ هُوَ/ البقرة- آ: ٣٧) و(لَا أَبْرَحُ حَتَّى / الكهف- آ: ٦٠) و(يَشْفَعُ عِنْدَهُ/ البقرة- آ: ٢٥٥) و(خِذِ الْعَفْوَ وَأْمُرْ/ الأعراف- آ: ١٩٩) و(نَعْفِرْ لَكُمْ/ البقرة- آ: ٥٨)... الخ، وقراءة حمزة وأبي عمرو المتواترة بإبدال الصاد زيا خالصة من قوله تعالى: (الصِّرَاطَ الْمُسْتَقِيمَ/ الفاتحة- آ: ٦)، وقراءة أبي عمرو وحمزة المتواترة بإسكان الهمزة في قوله تعالى: (فَتُوبُوا إِلَى بَارِئِكُمْ/ البقرة- آ: ٥٤)، وقراءة ابن عامر وعاصم وشعبة المتواترة قوله تعالى: (تُجَيِّ الْمُؤْمِنُونَ- الأنبياء- آ: ٨٨)، وقراءة حمزة

(١) الكشف: ٦٦/٢.

(٢) هذا الإحصاء للكثير المتداول، وإلا فالأمر يحتاج إلى دراسة تقوم بإحصاء كل ما ضعفت فيه القراءات المتواترة والصحيحة، والذي ينبغي التنبيه له في ذلك الإحصاء عدم ظن أن كل ما نسب لأحد السبعة أو العشرة صحيح متواتر، لأنهم قد يختصون بحرف وقراءة شاذة، من ذلك نصب (غشاوة) في قوله تعالى: (وعلى أبقاصهم غشاوة)، فهذا عاصم وروايه: شعبة وحفص، رويت عنهم هذه القراءة وهي شاذة نقلا، وإن كانت موافقة لخط المصحف ولها وجه من العربية، لكن ثبت عنهما الوجه المتواتر، وهو الرفع، في المصادر التي اشتملت على المتواتر، ينظر المنهاج في الحكم على القراءات، بحث إبراهيم بن سعيد الدوسري، وهو بحث متاح على المكتبة الشاملة، الإصدار الخامس:

المتواترة قوله تعالى: (وما أنتم بمصرخيّ/ إبراهيم-آ: ٢٢) بالكسر، وقراءة أبي عمرو والكسائي وحمة المتواترة قوله تعالى: (ومكر السيء/ فاطر-آ: ٤٣) بإسكان الهمزة وصلا، وقراءة نافع وابن عامر المتواترة قوله تعالى: (وجعلنا لكم فيها معائن/ الحجر-آ: ٢٠) بالهمز، وقراءة حمزة والكسائي المتواترة وخلف الصحيحة قوله تعالى: (ولبثوا في كهفهم ثلاث مئة سنين/ الكهف-آ: ٢٥) بكسر (مئة) لا بالتثوين، وقراءة نافع وأبي عمرو المتواترة، وأبي جعفر الصحيحة قوله تعالى: (أهلك عاداً الأولى/ النجم-آ/ ٥٠) بإدغام التثوين في اللام، وقراءة أبي عمرو وعاصم وحمزة المتواترة قوله تعالى: (يؤدّو إليك/ آل عمران-آ: ٧٥)، وقراءة ابن كثير وابن عامر وحمزة المتواترة، وأبي جعفر الصحيحة قوله تعالى: (إلا أن يكون مئة أو دماً مسفوحاً) برفع (مينة)، وقراءة حمزة المتواترة وأبي جعفر الصحيحة قوله تعالى: (إلا أن يخافاً ألا يقيماً حُدودَ الله/ البقرة-آ: ٢٢٩)، ببناء (يخافاً) للمجهول، فهذه هي النصوص التي أحصيناها واعترض النحاة عليها بألفاظ شتى، وبعض هذه الاعتراضات راجع الى ما هو من قبيل الأداء، وعلى رأي ابن الحاجب أن المختلف فيه من قبيل الأداء كالمَدّ والادغام والتخفيف والتثقيل والهمز وعدمه راجع الى اجتهاد القراء، وإن كان أصله ثابتاً بالتواتر^(١)، ويبقى الآخر مما يخالف غالب كلام العرب نظماً ونثراً، الذي أحسّ النحويون بضرورة بيان مخالفته للكثير المسموع والحكم على القراءة بالضعف والتوهين، من حيث كونها نصّاً لغويّاً تبنى عليه القواعد، لا من حيث كونها قراءة قرآنية متواترة أو صحيحة.

- لم يفرق النحويون في استشهاداتهم القرآنية بين القراءات المتواترة والصحيحة والشاذة، لأنهم يتعاملون مع نص لغوي مجرد، ولا علاقة لهم بنقله وسنده، فهو صادر في عهد الفصاحة والاستشهاد، وقد يكون النص شاذاً نقلاً وسنداً، إلا أنه قوي فصيح عربية لموافقه غالب كلام العرب الفصحاء، والعكس صحيح؛ وقد انتبه ابن خالويه على تغاير معيار النحاة والقراء عندما توقف على تلحين ابن مجاهد قراءة من قرأ: (ثَلَاثُ عَوْرَاتٍ/ النور-آ: ٥٨) بفتح الواو، قال: "فإن جعله لحناً وخطأ من قبل الرواية، وإلا فله مذهب في العربية، بنو تميم تقول: رَوَّضَاتٌ وَجَوَّزَاتٌ وَعَوْرَاتٌ، وسائر العرب بالإسكان،

(١) قال السيوطي في الاتقان ١/ ٢١٤: "واستنتى ابن الحاجب ما كان من قبيل الأداء، كالمَدّ والإمالة وتحقيق الهمزة، وقال غيره: الحق أن أصل المد والإمالة متواتر، ولكن التقدير غير متواتر للاختلاف في كفيته، كذا قال الزركشي، قال: وأما أنواع تحقيق الهمزة فكلها متواترة، وقال ابن الجزري: لا نعلم أحداً تقدم ابن الحاجب إلى ذلك، وقد نص على تواتر ذلك كله أئمة الأصول، كالقاضي أبي بكر وغيره، وهو الصواب وينظر: البرهان في علوم القرآن: ١/ ٣١٩، النشر في القراءات العشر: ١/ ٣٠.

وهو الاختيار^(١)، فتلحين القارئ للقراءة ليس من جهة العربية، وإنما من جهة النقل والرواية، ويظهر أن النحوي ينظر للنص القرآني بمعزل عن قرآنيته، ويراها نصاً مجرداً، ولذا يجوّزه على لغة تميم مع كونه غير صحيح النقل والسند.

- لا يمكن التسوية بين النحاة واللغويين في التعرّض للقراءات والقراء بالتوهين والتضعيف والتخطئة؛ لأن اللغوي همّة إثبات وجود اللفظ ودلالته، وهو موضوع بالوضع الشخصي، ولا قانون يحكمه سوى السماع وصحة النقل، وثبت ذلك في القراءات بأنواعها (المتواترة والصحيحة والشاذة) ما لم تكن القراءة موضوعة كافٍ في اعتماده لغة، بخلاف النحوي والصرفي اللذين همهما الصوغ القياسي، وذلك موضوع بالوضع النوعي، وله قانون وقاعدة تحكمه، ولا يكفي وجوده في القراءات بأنواعها المتقدمة لإثباته، ما لم يوافق كلام العرب غالبه أو مشهوره.

- كما لا يمكن تعميم هذه الظاهرة على جميع النحاة، وقد أشار المعريّ لذلك بقوله: "فكان بعضهم يجترئ على تخطئة المتقدمين، وكان بعضهم لا يقدم على ذلك، ويجعل لكل شيء وجهاً وإن كان بعيداً في العربية، واحتج من أجاز غلط الرواة بأن الذين نقلوا القراءة، كان فيهم قوم قد أدركوا زمن الفصاحة، فجأوا بها على ما يجب، وقوم سبقتهم الفصاحة، ولم يكن لهم علم بقياس العربية، فلحقهم الوهم"^(٢)، وقد قسم ابن مجاهد حملة القرآن إلى أنواع: منهم المعرب العالم بوجوه الإعراب والقراءات، العارف باللغات ومعاني الكلام، البصير بعيب القراءات المنتقد للآثار، فذلك الإمام الذي يفرع إليه حفاظ القرآن، ومنهم من يعرب ولا يلحن ولا علم له بغير ذلك، ومنهم من يؤدّي ما سمعه ممّن أخذ عنه ليس عنده إلا الأداء لما تعلّم، لا يعرف الإعراب ولا غيره، فذلك الحافظ فلا يلبث مثله أن ينسى إذا طال عهده، فيضيع الإعراب لشدة تشابهه وكثرة فتحه وضمه وكسره في الآية الواحدة؛ لأنه لا يعتمد على علم العربية، ولا به بصر بالمعاني يرجع إليه، وإنما اعتماده على حفظه وسماعه، وقد ينسى الحافظ فيضيع السماع وتشتبه عليه الحروف فيقرأ بلحن لا يعرفه، وتدعوه الشبهة إلى أن يرويّه عن غيره ويبرئ نفسه،... ومنهم من يعرب قراءته ويبصر المعاني ويعرف اللغات، ولا علم له بالقراءات واختلاف الناس والآثار، فربما دعاه بصره بالإعراب إلا أن يقرأ بحرف جائز في العربية، لم يقرأ به أحد من الماضين

(١) مختصر في شواذ قراءات القرآن - ابن خالويه (ت ٣٧٠هـ)، نشره: برجستراسر، المطبعة الرحمانية، القاهرة، ط١، ١٩٣٤م: ١٠٣.

(٢) رسالة الملائكة - أبو العلاء المعري: ٢٠٠.

فيكون ذلك مبتدعاً^(١)، وهذان الرأيان ليسا مبنيين على أن القراءة اجتهاد وتخير، بل إن الراوي عن القارئ الفصيح يعترضه الضعف، وعدم القدرة على نقل ما وضّحه الشيخ له، فيقع في الخطأ والوهم، فيخالف العربية ووجهها الصحيحة، وعندئذ يتعرّض النحوي لقراءته من جهة ضعف الراوي دون القارئ، الذي تلقى قراءته عن الصحابة والتابعين، الذين عاشوا في عصور الفصاحة والاستشهاد، وبهذا الموقف ندرك ضعف من قالوا: "بأن القراءات مروية عن الصحابة وقراء التابعين، وهم جميعاً ممن يحتج بكلامهم العادي، بله قراءاتهم التي تحرّروا ضبطها جهد طاقتهم كما سمعوها من رسول الله ﷺ"^(٢)، فالنحوي لم يخطئ كلام من عاش في عصر الاستشهاد، بل نسب الوهم إلى الراوي الذي لم ينقل نقلاً مضبوطاً، مع أن هناك خلافاً بين اللغويين في تجويز ووقوع الخطأ من العربي الفصيح، واللافت للنظر في نص ابن مجاهد المتقدم أنه يشير إلى مشكلة تغليب العقل أو النقل، وأهمية الجمع بينهما في الاعتبار بالقراءة والرواية، فالقراءة المعتبرة تؤخذ ممن جمع بين العلم بالقراءات والآثار، وكان له علم بالعربية ومعرفة بالمعاني، وأن أي إخلال بهذه المعادلة يؤدي إلى ضعف القراءة وتلحينها، ولعل النحاة الذين ردّوا بعض القراءات رأوا أن فيها تغليباً للنقل على مساحة العقل والمعرفة اللغوية، والأبعاد الدلالية للنص المقروء.

- مع ذلك فقد وقف النحاة واللغويون المتأخرون من قضية التخطئة والتلحين للقراءات المتواترة والصحيحة موقف الضدّ والمنع، كابن الحاجب (ت ٦٤٦هـ) الذي يقول: "إذا اختلف النحويون والقراء كان المصير إلى القراء أولى... لأن القراءة ثبتت تواتراً، وما نقله النحويون فأحاداً، ثم لو سلم أن ذلك ليس بمتواتر، فالقراء أعدل وأكثر، فالرجوع إليهم أولى، وأيضاً فلا ينعقد إجماع النحويين بدونهم؛ لأنهم شاركهم في نقل اللغة وكثير منهم من النحويين"^(٣)، وابن مالك (ت ٦٧٢هـ)، وابن المنير السكندري (ت ٦٨٣هـ) في ردوده على الزمخشري (ت ٥٣٨هـ) في الكشف، وابن هشام (ت ٧٦١هـ)، وأبي حيان (ت ٧٤٥هـ) الذي ردّد في كتبه ومصنفاته أهمية إيجاد توجيه للقراءات التي ظن أنها مخالفة للفصيح والأفصح من كلام العرب، ووافق المتأخرون من النحاة الكوفيين وبعض البصريين في تجويز تلك

(١) كتاب السبعة - ابن مجاهد: ٤٥.

(٢) في أصول النحو - سعيد الأفغاني، مطبعة الجامعة السورية، دمشق، ط ٢، ١٩٥٧م: ٢٥.

(٣) غيث النفع - الصفاقسي: ٦٥.

القراءات، واستشهدوا لها من كلام العرب ما يدل على عدم خروجها عن الكثير المسموع، ولم يكن الكوفيون سليمي الجانب من التعرّض للقراءات القرآنية بالتخطئة والتوهين^(١)،

- لكن الذي يؤخذ على النحاة في تقديمهم وطعنهم على القراءات المتواترة والصحيحة أمران، نجم الثاني منهما عن الأول، فقد ذهب النحاة بعيدا في ظنهم حمل النصّ القرآني على الأفصح والفصيح، وأن لغة الإعجاز لا بدّ لها أن توافق الأكثر والأشهر من كلام العرب، وأنه لا يليق بلغة القرآن الكريم أن تكون مبنية على لهجة قليلة أو غريبة في الاستعمال، مع أن ذلك قد يكون غاية من غايات إنزال القرآن، فإن صدق النبوة في دعوى نزول القرآن أن تكون موافقة للمشهور من كلام العرب، والقليل والنادر منه، مما يدل على أنه خطاب غير بشري، يقع فيه المتداول في الاستعمال بصورة كبيرة، ويوجد فيه القليل الممثل للهجة لم يتقنها أو يتعرّف عليها النبي القرشي ﷺ، فالقرآن ليس معجما ينبغي أن توجد فيه الكلمات الفصحى والفصيحة، وليس مشتملا على تراكيب ومعان تكون ممثلة للمشهور من المعاني والتراكيب العربية، بل إن الخروج عن المؤلف في النظم والتركيب ربّما كان غاية من غايات القرآن الكريم، الدال على صدق نبوة المنزلّ عليه، وهذا الاعتقاد والظنّ قاد النحاة إلى رمي بعض القراءات بأوصاف لا تليق، وطعون خرجت عن حدود النقد البناء، فمن أجل تنزيه لغة القرآن الكريم عن القليل والضعيف والغريب من الكلمات والتراكيب والمعاني الشاذة قياسا واستعمالا، وهي قد تكون غاية مقصودة كما تقدّم، خرجوا بنقدهم إلى وصم بعض القراءات التي لم يجدوا لها تخريجا أو توجيها أو تأويلا مناسباً، بالخطأ والوهم والجهل بالعربية، والرداءة والقبح، وإن كان نقدهم لها من قبيل كونها نصّا لغويا مجردا لا نصّا قرآنيا، وإلا لزم خروجهم عن ريقة الدين، وقواعده الأساسية، ومع ذلك فإن النقد للقراءة من حيث كونها نصّا لغويا لا يساير الكثير والمشهور من كلام العرب، لا ينبغي أن يقود النحوي إلى وصف القراءة والقاريء بأوصاف غير لائقة، لأنه ناقل لما تواتر سماعه عند العامة والخاصة، والذي يؤخذ على النحاة ليس النقد والتضعيف للقراءة من حيث كونها نصّا لغويا خالف الكثير والمطرد، فذاك منهجهم ومقتضياته، وإنما الذي يؤخذ عليهم التجريح والوصم بجهالة القارئ، وعدم ضبطه واستيعابه لما يقرأ.

- لقد شغل بال النحاة كثيرا سؤال مفاده: هل إن العربي يأتي بصور تعبيرية من الكلام يخالف المعهود اللغوي الذي اعتاده؟ وبعبارة أخرى: هل يغلط العربي عند اختيار التراكيب الكلامية التي يريد

(١) الشواهد والاستشهاد في النحو - النايلة: ٢٥٣.

التعبير من خلالها؟ فقد اعتقد جزء كبير من النحويين أن العربي العادي قد يغلط في كلامه، فتأتي العيّنة المدروسة على خلاف معتاد كلام العرب شعرا ونثرا، ولذا يجب على النحوي أن يحترز عن ذلك الخطأ، فلا تبنى قواعده على تلك الأخطاء والأغاليط، كما اعتقد النحاة أن العربي الذي قويت فصاحته، وتمكّن من لغته، قد يخالف خلافا صارخا أبناء لغته، ولكن لفصاحته وقوة بيانه، لا يمكن نسبة حديثه إلى الخطأ، بل ذهبوا إلى احترام ذلك الشذوذ، والقول بأنه: يحفظ ولا يقاس عليه، بمعنى آخر: أنه لا يجوز بناء قاعدة نحوية على ذلك الخروج الصارخ البعيد، ولهذا قسّم النحاة الشواهد العربية الى: مطرد قياسا واستعمالا، ومطرد قياسا لا استعمالا، ومطرد استعمالا لا قياسا، وشاذ قياسا واستعمالا، واعتمدوا على النوعين الأولين في بناء قواعدهم، وأجازوا في القسم الثالث الحديث على مواطن الاستعمال بخصوصه دون القياس عليه، ونبذوا الرابع لإيصاله الى قواعد تخالف المطرد قياسا واستعمالا، فالدرس النحوي يتناول الكلام الفصيح الموثوق المحدد زمانا، بأقدم نص جاهلي مرورا بالعصر الإسلامي وانتهاءً ببيدات العصر العباسي، وتحديداً بالشاعر العباسي المشهور ابن هرمة (ت بعد ١٥٠ هـ)، والمحدّد مكاناً ببيئات عربية موعلة في الفصاحة، والبعد عن الأعاجم، الذين يؤثرون في لغات مخالطهم هجنة وركاكة، ومادام أن النحاة يستشهدون بكلام الذين عاشوا خلال تلك المدة الزمنية الطويلة نسبياً، فكان لا بدّ لهم أن يستشهدوا بكلام النبي ﷺ، وهو أفصح العرب على الإطلاق، وكلام الصحابة والتابعين، ولكن هل ينطق النبي الفصيح كلاما يخرج به عن المعهود اللغوي لأبناء جلدته، بمعنى آخر: هل يختار النبي ﷺ صلى الله عليه وسلم تراكيب لغوية لا تتوافق مع الكثير المنطوق به عند العرب، فيكون في بعض كلامه شذوذ من جهة القياس أو الاستعمال لا من كليهما، وينبغي أن يحفظ ولا يقاس عليه، لقد اعتقد النحاة ذلك ولذا ألفوا كتب غريب الحديث وإعراب الحديث؛ لأنهم يرون أن النبي ﷺ لا يقول: إن كلامي يراعي المطرد قياسا واستعمالا فقط، ولا يدّعي أن كلامه مبني على المشهور والكثير في القياس والاستعمال، ولذلك أشرّ النحاة بعض الأحاديث النبوية على أنها مخالفة للكثير المسموع، وهذا ليس بقادح في فصاحته مادام أنه متجنب للقسم الرابع، أعني غير المطرد قياسا واستعمالا، فهو أفصح العرب قاطبة، ولكن في بعض تراكيبه التي يختارها خروج عن الكثير، فهو اختيار للقليل على الكثير، ولذا لا يمكن أن تبنى عليه قاعدة، بل يحفظ ولا يقاس عليه، قال أبو الطيب: " وأما ادعاء اللحن في الحديث فهو باطل؛ لأنه إن أراد اللحن الذي هو الخطأ في الإعراب بحيث لا يتخرج على وجه من الوجوه، فهذا لا وجود له في شيء من الأحاديث أصلاً، وإن أراد أنه على خلاف الظاهر كنصب الجزئين ب (إن) ونحوه من الاحاديث الواردة على

لغة من اللغات غير المشهورة فهذا لا يضر؛ لأن القرآن العظيم - وهو متواتر - فيه آيات على خلاف الظاهر في الإعراب^(١)، بخلاف موقف المحدث من النص النبوي، فالذي يهيمه صحة النص دون فصاحته، أعني ثبوت نسبة النص إلى قائله، أما النحوي فلا يهتم بنسبة النص إليه ﷺ أو إلى غيره، مادام أنه قيل في عصر الاستشهاد، ولكن الذي يهتم به النحوي موافقته للكثير المسموع، دون القليل المسموع، ولذا لا يمكن الاعتراض على النحوي بتركه تفعيد قاعدة على لفظ الحديث، وبناءه قاعدته على كلام أجلاف من العرب البداة، مع أن الحديث صحيح السند والثبوت، ككونه مروياً للبخاري ومسلم؛ لأن هذا من تدخل علم في طرق إثبات علم آخر، وهذا الموقف من النحويين المنسجم مع مقتضيات علمهم وطرقه الاستنباطية، هو الذي وسم منهجهم في التعامل مع القراءات القرآنية، بأنواعها العديدة من التواتر والصحة والشذوذ، فمادامت القراءة موافقة للكثير المسموع ولو كانت شاذة سندا فيستشهد بها، وتبني عليها القواعد والمقاييس النحوية، وما دامت القراءة متوافقة مع القليل المسموع ولو كانت متواترة سندا، فلا تعتمد في بناء القواعد والقوانين النحوية، لأن تواترها وصحتها وشذوذها السندي تفيد منه علوم أخرى كعلم القراءات والفقه والأصول والعقائد؛ لاستنباط الأحكام الاعتقادية والتشريعية، وذلك التقسيم على وفق السند لا يهيم النحوي؛ لأنها قد تكون متواترة سندا عن رسول الله ﷺ؛ إلا أنها مخالفة للكثير المسموع لغة، بل مخالفة للكثير المسموع من القراءات القرآنية نفسها، فلا يمكن بناء قاعدة عليها، لما في ذلك من الإيهام والتصادم في القواعد النحوية، والإخلال بالفوارق بين مناهج العلوم وطرقها في تحصيل المعرفة المتوخاة منها، والعلم الذي يمكن وصفه بالعلمية حقيقة هو الذي تؤدي مقدماته إلى نتائج وقوانين غير متصادمة ومتناقضة، فلو بنى النحوي قاعدة على قراءة قرآنية موافقة للكثرة الكاثرة من كلام العرب ومن القراءات القرآنية الأخرى، ثم ما لبث أن بنى قاعدة أخرى على قراءة قرآنية تخالف ذلك الكثير المسموع من الكلام العربي، والكثير المسموع من القراءات القرآنية بحجة أن النص متواتر السند لا يمكن رده، فتخيل معي تناقض النتائج التي يحصل عليها من جزاء ذلك التقعيد، وكون القراءة متواترة أي ثابتة السند والنسبة بشكل قطعي يفيد اليقين، لا يعني أنها متوافقة مع الكثير المسموع من لغة العرب، فهي متواترة في اصطلاح القراءات، ولكنها مخالفة للكثير

(١) تحرير الرواية في تقرير الكفاية- أبو الطيب الفاسي، تحقيق د. علي حسين البواب، الرياض، دار العلوم، ١٩٨٣: ١٠٠، الاستشهاد بالحديث النبوي الشريف عند اللغويين- محمد صالح شريف عسكري، بحث في مجلة (أفاق الحضارة الإسلامية) أكاديمية العلوم الانسانية والدراسات الثقافية، السنة ١٣، العدد ٢، ١٤٣١هـ: ٩٩-١٠٢.

المسموع من كلام العرب، بل القراءات القرآنية الأخرى نفسها، فهي عند النحاة من الذي يحفظ ولا يقاس عليه، وهذا الالتباس الذي وقع فيه بعض الدارسين والخط بين مناهج العلوم وطرقها ومصطلحاتها أوقع الكثير من النقاد القدامى والمعاصرين، في تجريح موقف النحويين من القراءات القرآنية، والمتواترة منها خاصة، واتهموا النحاة باتهامات قاسية؛ إلا لأنهم وقعوا ضحية تخليط من النقاد في تطبيق مناهج ومصطلحات علم على علم آخر.

- وأختتم هذه المواقف النحوية من القراءات بمقولة الدكتور أحمد مختار عمر في توفقه عند هذه الظاهرة ودراستها: "فالقراءة إذن في مجال التقنين والتفعيد لا تعزل عن بقية المصادر اللغوية، ... وهي توضع مع غيرها في سلّة واحدة، ويصنّف الجميع ويحلّل، ثم توضع القاعدة على ما تثبت كثرته ويتضح شيوعه واطراده؛ لأنه هو الذي يمثل اللغة المشتركة أو القاعدة التي يجب محاكاتها والالتزام بها، ومعنى هذا أن معيار اللغوي ومنهجه يختلف عن معيار القارئ ومنهجه، وأن أية محاولة لفرض منهج القراء على اللغويين سيعني فرض منهج علم على علم آخر... واتضح لنا بعد طول البحث والاستقصاء أن موقف النحويين من القراءات موقف موحد لا يختلف فيه كوفي عن بصري، ... فهم جميعا كانوا ينفذون القراءة ويقيسونها بمقاييسهم النحوية، وهم جميعا كانوا لا يتورعون عن تخطئة القراءة، سواء كانت سبعية أو عشرية أو شاذة أو غيرها، وهم جميعا كانوا لا يقبلون القراءة إلا إذا وجدوا لها من كلام العرب نظيرا، وهم جميعا كانوا لا يتحرّجون عن تخطئة القراءة وتلحينها إذا عجزوا عن فهمها أو توجيهها"^(١).

(١) البحث اللغوي عند العرب - د. أحمد مختار عمر: ٢٥، ٣٠ - ٣١.

Grammarians and Quranic Recitations: Situations and Facts

Mohammad thannon younis alfath *

This research deals with the situation of grammarians from the recitations.

It was common in old and new grammar lesson that the grammarians rejected some of successive Quranic recitation. They refused and criticized number of reciters, but those grammarians were criticized by other grammarians, at the same time.

In this research we try to show when the grammarians refused the recitation they did not reject it as a Quranic recitation, but criticized it as a proof that contradicts the Arabic speech.

In addition grammarians affirm that the recitation is a prophetic tradition and it exists with what was conveyed from the prophet Muhammad (Blessing and peace be upon him) not by the opinion but in the same time, they criticized it for contradicting many Arabic evidences.

Keywords: reading, the Qur'an, meanings.

*Prof /Department of Arabic Language/ College of Education for Girls/ University of Mosul.